Palestinian Centre for Human Rights (PCHR)
المـركـز الفلسطيني لحقـوق الإنسـان

تقرير فصلي

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٤

Palestinian Centre for Human Rights (PCHR)

المـــركـــز الفلسـطينـي لحقـــوق الإنســـان

تقرير فصلي عن حالة حقوق الإنسان
في الأرض الفلسطينية المحتلة
خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٤

جدول المحتويات

مقدمة: ٤

أولاً) الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان: ٥

١) جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية ٥

٢) استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة ٨

٣) الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق الحدودية المقيد الوصول إليها، وفي البحر ١٠

٤) انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة ١١

٥)الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية ١٢

٦) استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين ١٤

٧) غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب ١٦

ثانياً) الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان: ١٧

١) انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية ١٧

٢) استمرار العمل بعقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية ١٩

٣) عمليات الاستدعاء والاعتقال وما رافقها من عمليات تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة ٢٠

٤) وفيات في سجون ومراكز الاعتقال ٢١

٥) حالة الحق في تكوين الجمعيات في السلطة الفلسطينية: ٢٢

٦) حالة الحق في حرية الرأي والتعبير ٢٢

٧) حالة الحق في حرية التجمع السلمي ٢٤

٨) استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي رغم الشروع في المصالحة ٢٥

توصيات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٧

أولاً: توصيات للمجتمع الدولي ٢٧

ثانياً: التوصيات لصناع القرار الفلسطيني: ٢٨

مقدمة:

استمرت حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة في التراجع خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٤. وشهدت هذه الفترة المزيد من انتهاكات القانون الدولي على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي يرتقي بعضها لمستوى جرائم الحرب. كما شهدت هذه الفترة استمرار حالة التدهور على المستوى الفلسطيني، وما يرافقها من انتهاكات لحقوق الإنسان بأيدٍ فلسطينية.

على الصعيد الإسرائيلي، لا تزال قوات الاحتلال تفرض أسوأ أشكال الحصار والقيود على حرية حركة الأفراد والبضائع، وخلق أزمة إنسانية من صنع البشر في قطاع غزة، علاوة على قائمة طويلة من الانتهاكات، خاصة الاعتداءات في المناطق الحدودية المقيد الوصول إليها أو في البحر، بما في ذلك جرائم القتل والاعتقالات وهدم ومصادرة الممتلكات ومنع الصيد، بالإضافة إلى عمليات استهداف المدنيين وممتلكاتهم من خلال القصف المستمر من قبل تلك القوات. وفي الضفة الغربية، فقد أوجد الاحتلال نظام تمييز عنصري يتم من خلاله السيطرة على الأرض الفلسطينية ومصادرة المياه والتوسع الاستيطاني، ومصادرة الأملاك، وهدم المنازل وتهويد القدس، فضلاً عن فرض القيود على الحركة من خلال مئات الحواجز المنتشرة على مداخل القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، وجرائم القتل والاعتقالات وغيرها من انتهاكات بحق المدنيين. وشهدت الفترة قيد البحث، تصعيداً ملحوظاً في الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، في أعقاب اختفاء ثلاثة مستوطنين في الخليل بتاريخ ١٢ يونيو. فقد شنت تلك القوات حملة عسكرية واسعة النطاق، طالت أنحاء الضفة الغربية، خاصة في محافظة الخليل، فرضت خلالها حظر التجوال في عدة مناطق، أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين الفلسطينيين، كما شنت حملة اعتقالات وتفتيش واسعة النطاق، طالت المئات من الفلسطينيين بينهم أعضاء في المجلس التشريعي، وسط إجراءات تفتيش دقيقة وعبث وتنكيل بأصحاب تلك المنازل، واستخدام المتفجرات في عمليات الاقتحام، وتحويل المنازل السكنية لثكنات عسكرية. كما واصلت اقتحام العديد من الجمعيات والمؤسسات والمدارس وصادرت محتوياتها.

أما على المستوى الفلسطيني، فقد شهد الربع الثاني من العام ٢٠١٤ توقيع اتفاق المصالحة "اتفاق الشاطئ" في ٢٣ أبريل، وأعقبه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في ٢ يونيو. وكان من المؤمل انعكاس هذه الأجواء ايجابياً على الحالة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك، وثق المركز المزيد من الاعتداءات، خاصة التي تمس الحريات العامة للمواطنين.

فقد تواصلت الانتهاكات في قطاع غزة الذي شهد المزيد من الإجراءات التي تمس بالحريات العامة للمواطنين، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي. كما شهدت الفترة الماضية المزيد من أحكام الإعدام بحق مدانين. وشهدت الفترة الماضية أيضاً المزيد من الاعتداءات المتعلقة بحالة فوضى السلاح المنتشرة والاعتداء على سيادة القانون، أسفرت عن مقتل وإصابة المزيد من الفلسطينيين.
وفي الضفة الغربية، تواصلت عمليات الاستدعاء والاعتقال التي طالت المزيد من النشطاء السياسيين، وما رافقها من عمليات تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة، فيما رصد المركز المزيد من الاعتداءات على الحريات العامة، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي. كما شهدت الفترة الماضية المزيد من الاعتداءات المتعلقة بحالة فوضى السلاح المنتشرة والاعتداء على سيادة القانون، أسفرت عن سقوط مزيد من الضحايا.

أولاً) الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان:

على مدار الفترة الماضية واصلت قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ففيما واصلت تلك القوات فرض عقوبات جماعية على الفلسطينيين في الضفة وغزة، بما في ذلك فرض حصار جائر على قطاع غزة، واصلت تلك القوات اقتراف المزيد من جرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة للمدنيين. كما واصلت تلك القوات عمليات الاعتقال وما يرافقها من جرائم تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة. وواصلت تلك القوات التهام المزيد من الأراضي لصالح الاستيطان، فيما تواصلت اعتداءات المستوطنين بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

ومنذ تاريخ ١٢ يونيو حتى الآن، صعدت قوات الاحتلال من انتهاكاتها بحق المدنيين الفلسطينيين، في الضفة الغربية على وجه الخصوص، في أعقاب اختفاء ثلاثة مستوطنين[١] بالقرب من مستوطنة غوش عتسيون المقامة على أراضي المواطنين في الخليل. وكثفت قوات الاحتلال من عمليات الاقتحام للمنازل السكنية، وحملات الاعتقال واسعة النطاق، والتي طالت المئات من السكان المدنيين، بمن فيهم قيادات من حركة حماس، منهم نواب في المجلس التشريعي، على رأسهم رئيس المجلس، وسط إجراءات تفتيش دقيقة وعبث وتنكيل بأصحاب تلك المنازل، واستخدام المتفجرات في عمليات الاقتحام، وتحويل المنازل السكنية لثكنات عسكرية. ورافق هذه الحملة جرائم قتل مدنيين ين فيهم أطفال بدم بارد. وفي قطاع غزة، شددت قوات الاحتلال من حصارها الجائر على قطاع غزة، في أعقاب اختفاء المستوطنين الثلاثة، وشنت سلسلة من الغارات الجوية استهدفت المنشآت المدنية ومواقع التدريب التابعة لفصائل المقاومة.

ا) جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

شهدت الأشهر الثلاثة الماضية من العام ٢٠١٤ تصعيداً ملحوظاً في جرائم القتل التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وكانت أبرز ملامح هذه الفترة، تصاعد جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين، بواسطة الطائرات بدون طيار، في قطاع غزة، فيما شهد شهر يونيو تكثيفاً للغارات الجوية الإسرائيلية التي طال بعضها أهدافاً مدنية. وفي الضفة الغربية، كثفت قوات الاحتلال من جرائم قتل المدنيين الفلسطينيين بدم بارد، كرد فعل انتقامي على اختفاء المستوطنين الثلاثة في الخليل بتاريخ ١٢ يونيو، فيما استمرت في استخدام القوة المفرطة بحق المدنيين المشاركين في المظاهرات السلمية المناهضة للجدار والاستيطان في عمق الأراضي الفلسطينية، حيث أسفرت الاعتداءات عن إصابة(٥٤) شخص بجراح مختلفة.

وشهد الربع الثاني من العام ٢٠١٤، استمرار سقوط ضحايا فلسطينيين، بمن فيهم أطفال قتلوا على أيدي قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد قتلت تلك القوات (١٦) فلسطينياً، بينهم (١٢) مدنيا، منهم (٣) أطفال. كما أصيب خلال ذات الفترة (١١٣) شخصاً، بينهم (١١١) مدنياً، من بينهم (٢٠) طفلاً، بينهم (٥٤) أصيبوا خلال التظاهرات السلمية والمواجهات مع قوات الاحتلال.

وتؤكد تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن قوات الاحتلال تواصل توظيف القوة على نحو مفرط وغير متناسب وبدون تمييز، في ظروف لم ينشأ عنها تهديد لحياة أفرادها، وهو ما يفسر استمرار سقوط قتلى ومصابين في صفوف المدنيين الفلسطينيين.

١. أعلنت سلطات الاحتلال بتاريخ ٣٠ يونيو العثور على جثامين المستوطنين المختفين في بلدة حلحول شمال الخليل.

في قطاع غزة، قتلت قوات الاحتلال (٦) فلسطينيين، بينهم مدنيّين، منهم طفل. كما أصابت تلك القوات (٤١) آخرين بجراح مختلفة، بينهم (٣٩) مدنياً، منهم (٨) أطفال، غالبيتهم (٢٧) أصيبوا خلال عمليات القصف التي تستهدف مواقع وأهداف في قطاع غزة.

فقد قتلت قوات الاحتلال مواطن بدم بارد بينما كان يمارس هوايته في صيد الأسماك على شاطئ البحر في بيت لاهيا، في المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليه.

» بتاريخ ٢٦ مايو، أصيب المواطن **عماد شكري سالم**، ٥٢ عاماً، من سكان مشروع بيت لاهيا، بعيارين ناريين بالظهر واليد اليمنى، عندما فتحت قوات الاحتلال المتمركزة داخل الشريط الحدودي الفاصل بين القطاع وإسرائيل، شمال غربي بلدة بيت لاهيا، شمالي القطاع، نيران أسلحتها الرشاشة تجاه مجموعة من المواطنين الفلسطينيين كانوا يتواجدون على شاطئ البحر، وكانوا يبعدون عن الحدود الشمالية مسافة تقدر بحوالي ٣٠٠م. وقد توفي سالم بتاريخ ٨ يونيو، متأثراً بإصابته.

و نفذت قوات الاحتلال (٣) جرائم اغتيال لناشطين فلسطينيين، أسفرت عن مقتل أربعة مستهدفين، وطفل كان بجوار عمه المستهدف خلال تنفيذ جريمة الاغتيال، فضلاً عن إصابة أربعة آخرين، بينهم ثلاثة مدنيين تصادف وجودهم مكان وقوع تلك الجرائم.

» بتاريخ ١١ يونيو، أطلقت طائرة إسرائيلية صاروخين باتجاه **محمد أحمد العاوور**، ٣٣ عاماً، من سكان بيت لاهيا، بينما كان يسير على دراجته النارية، وبرفقته ابن أخيه، **علي عبد اللطيف العاوور**، ١٠ أعوام، على الطريق الساحلي في بيت لاهيا، مما أسفر عن مقتل محمد، وإصابة ابن شقيقه إصابة بالغة، حيث أصيب بشظايا في أنحاء مختلفة من جسده، ودخل في غيبوبة. كما أصيب في الحادثة مواطنان آخران كانا يمران مصادفة في مكان وقوع الجريمة، أحدهما إصابته خطرة. وبعد ثلاثة أيام، أعلن عن وفاة الطفل علي العاوور متأثراً بإصابته. وقد اعترفت قوات الاحتلال بارتكابها الجريمة، حيث أعلن ناطق باسمها أنه، وبالتعاون مع جهاز «الشاباك"، استهدفت المذكور "الذي شارك بالعشرات من عمليات إطلاق الصواريخ تجاه البلدات الإسرائيلية خلال الفترات السابقة" حسب إدعائها.

» بتاريخ ٢٧ يونيو، أطلقت طائرة إسرائيلية صاروخين باتجاه سيارة من نوع (كيا) رمادية اللون، كان يستقلها اثنان من عناصر أولوية الناصر صلاح الدين (الجناح العسكري التابع للجان المقاومة الشعبية)، كانت تسير على شارع البحر متجهة نحو الجنوب بالقرب من منزل رئيس الوزراء السابق، إسماعيل هنية في مخيم الشاطئ، غربي مدينة غزة. أصاب الصاروخان السيارة بشكل مباشر، ما أدى إلى مقتل من كانا في داخلها.

» بتاريخ ٢٩ يونيو، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخين باتجاه مجموعة من عناصر المقاومة الفلسطينية كانوا يسيرون جنوب شرقي قرية وادي السلقا، شرقي مدينة دير البلح، وسط القطاع، ما أسفر عن مقتل أحدهما وإصابة آخر بجراح.

وفي الضفة الغربية، قتلت قوات الاحتلال (١٠) فلسطينيين،جميعهم مدنيين،بينهم (٣) أطفال، وأصابت (٧٢) آخرين بجراح مختلفة، جميعهم مدنيين، بينهم (١٢) أطفال،غالبيتهم (٥٢) أصيبوا خلال مواجهات وتظاهرات سلمية ضد قوات الاحتلال.

فقد قتل طفلان، بدم بارد خلال مشاركتهما في مسيرة سلمية بمناسبة ذكرى النكبة في ١٥ مايو، بالقرب من سجن عوفر غرب رام الله.

» بتاريخ ١٥ مايو، أطلق جنود الاحتلال النار على عشرات الشبان الفلسطينيين الذين كانوا يتظاهرون في محيط سجن عوفر، جنوب غربي مدينة رام الله، إحياءً للذكرى السادسة والستين للنكبة. أسفر ذلك عن مقتل الطفلين **محمد سلامة (أبو ظاهر)**، ١٧ عاماً؛ **ونديم نوارة**، ١٧ عاماً، وإصابة (٥) مدنيين، من بينهم طفل، وصفت جراحه بالخطر. وقد أظهر

شريط فيديو صوره أحد الفلسطينيين لحظة مقتل الطفلين، حيث أطلقت عليهما النيران بدم بارد، وهما على مسافة بعيدة من الموقع المتحصن به جنود الاحتلال.

وقتل (٦) فلسطينيين، بينهم طفل، خلال عمليات الاقتحام التي تنفذها قوات الاحتلال للقرى والمدن والمخيمات، من بين القتلى، رجل مسن توفي جراء إصابته بأزمة قلبية، وشاب «مختل عقلياً» حاول طعن أحد الجنود بسكين..

» بتاريخ ١٦ يونيو، قتل المواطن **أحمد عرفات صمادعة**، ٢٤ عاماً، من مخيم الجلزون، شمال رام الله، جراء إطلاق جنود الاحتلال النار عليه وإصابته في الصدر، أثناء اقتحامهم للمخيم فجراً لتنفيذ اعتقالات. كما أصيب في الحادثة أربعة مدنيين آخرين بجراح، أصيب أغلبهم في المنطقة العليا من الجسم، ونقلوا إلى مجمع فلسطين الطبي للعلاج.

» بتاريخ ٢٠ يونيو، أطلق جنود الاحتلال النار على الطفل **محمد جهاد محمد دودين**، ١٤ عاماً، من مدينة دورا، جنوب غربي محافظة الخليل، خلال المواجهات التي دارت في المدينة بين المتظاهرين وقوات الاحتلال التي اقتحمت المدينة. وقد أصيب الطفل دودين بعيار ناري في الصدر، وقتل على الفور، قبل وصوله إلى مركز جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في المدينة.

» بتاريخ ٢١ يونيو، توفي المواطن **ناجي علي عبد صوف**، ٦٠ عاماً، من قرية حارس، شمال غرب سلفيت، جراء تعرضه لأزمة قلبية حادة، ناجمة عن صدمته من مشاهدة عشرات من جنود الاحتلال منتشرين بين الأزقة والشوارع والأشجار وهو في طريقه لصلاة الفجر في مسجد القرية. ورغم ذلك، لم تسمح تلك القوات لذويه بإسعافه، كما احتجزت سائق السيارة الذي هرع لنقله إلى المستشفى، ففارق الحياة بعد دقائق قليلة.

» بتاريخ ٢٢ يونيو، قتلت قوات الاحتلال المواطن **أحمد سعيد سعود خالد**، ٢٧ عاماً، من مخيم عين بيت الماء، شمال غربي مدينة نابلس. قتل خالد عندما اقتحمت تلك القوات المخيم، وتمركزت بالقرب من مسجد عمر بن الخطاب في شارع السكة، وعندما خرج من منزل عائلته وابتعد عنه حوالي عشرة أمتار، طالبه الجنود بالتوقف لكنه لم ينصع لأوامرهم، وحمل حجراً وسار باتجاههم. ومن مسافة لا تزيد عن ثلاثين متراً، فتح الجنود النار تجاهه مباشرة، ما أسفر عن إصابته بأربعة أعيرة نارية، وأردوه قتيلاً. يشار أن القتيل كان يعاني من اضطرابات نفسية وحالة صرع، وكان بإمكان قوات الاحتلال أن تستخدم قوة أقل فتكاً به واعتقاله.

» بتاريخ ٢٢ يونيو، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطن **محمد محمود عطا الله إسماعيل (الطريفي)**، ٣١ عاماً، من سكان بلدة بيتونيا غربي مدينة رام الله. وأطلق جنود الاحتلال الذين اقتحموا المدينة وتمركزوا في وسطها، النار بشكل عشوائي باتجاه عشرات الشبان الذين رشقوا تلك القوات بالحجارة، مما أسفر عن اصابه الطريفي بعيار ناري في الصدر.

» بتاريخ ٢٥ يونيو، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى (هداسا – عين كارم) عن وفاة المواطن مصطفى **حسني أصلان**، ٢٢ عاماً؛ من مخيم قلنديا، شمالي مدينة القدس المحتلة، متأثراً بجراحه التي أصيب بها في وقت سابق من هذا الأسبوع.
وكان أصلان قد أصيب مع مواطنيْنِ آخريْنِ بتاريخ ٢٠ يونيو، عندما اقتحمت قوات الاحتلال المخيم لتنفيذ أعمال اعتقال وتظاهرت مجموعة من المدنيين ضدها. أصيب المذكور بعيار ناري في الرأس، ونقل إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله لتلقي العلاج، وأجريت له عملية جراحية في المجمع المذكور، ونظرا لخطورة إصابته من تحويله إلى مستشفى هداسا عين كارم في مدينة القدس المحتلة؛ ومكث فيها إلى أن أعلن عن وفاته.

» وقتل شاب على حاجز عسكري بالقرب من نابلس، وادعت قوات الاحتلال أنه هاجمها بسكين.

» بتاريخ ٢ يونيو، قتل جنود الاحتلال على حاجز زعترة، شرق نابلس، المواطن الفلسطيني **علاء محمد عوض**، ٣٠ عاماً، من سكان بلدة حوارة، جنوبي مدينة نابلس. وادعت تلك القوات أن القتيل أطلق النار تجاه أفرادها، وأصاب أحدهم

بجراح طفيفة، إلا أنه لم يتوفر شاهد عيان محلي في تلك الساعة المتأخرة من الليل للتحقق من الرواية الإسرائيلية. وقتل راعي غنم في الأغوار، أطلق عليه جنود الاحتلال النار وهي يمارس عمله.

» وبتاريخ ٢١ يونيو، قتل الفتى **صخر برهان علي دراغمة**، ١٨ عاماً، من منطقة المالح بالأغوار الشمالية، وهو من رعاة الأغنام بعد إصابته بعيار ناري في القلب. عثر على جثته في السهل الذي يبعد حوالي ٥٠٠ إلى ٧٠٠ متر من معسكر مناحل «حمامات المالح»؛ واحتجزت قوات الاحتلال التي حضرت إلى المكان الجثة، ورفضت تسليمها لسيارة إسعاف تابعة للخدمات الطبية الفلسطينية التي حضرت إلى المنطقة، حيث نقلت الجثة إلى معهد الطب العدلي (أبو كبير) لتشريحها. يشار أن قوات الاحتلال سلمت جثمان القتيل لذويه في حوالي الساعة ٨:٠٠ مساء اليوم التالي.

٢) استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

دخل الحصار الشامل الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة في ١٥ يونيو ٢٠١٤ عامه الثامن على التوالي، وقد تسبب ذلك في استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع المدنيين، وحرمانهم من مجمل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد عملت السلطات المحتلة خلال سنوات الحصار على تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه، كما أدت سياسة الحصار طويلة الأمد إلى انتهاك حق سكان القطاع في مستوى معيشي ملائم، بما في ذلك حقهم في مأوى ملائم، وحقوقهم في العمل، الضمان الاجتماعي، الصحة وحقهم في التعليم. وقد ارتفعت جراء ذلك مستويات الفقر والبطالة إلى معدلات غير مسبوقة، بينما انخفض معدل الأمن الغذائي للسكان، وخاصة لدى الأطفال. وتشير بيانات الربع الثاني من عام ٢٠١٤ أن الحصار ما زال مستمراً، وأن تأثيراته أصبحت أشد وطأة على سكان القطاع، كما تكشف الإحصائيات الموثقة لدى المركز أن إجراءات تخفيف الحصار التي تعلن عنها إسرائيل بشكل متكرر هي إجراءات شكلية تمثل التفافاً واضحاً على قواعد القانون الدولي الإنساني، وتستهدف تجميل ومأسسة سياسة الحصار، وجعل حصار قطاع غزة مقبول على المستوى الدولي، وهو ما نجحت به إلى هذا الوقت على الأقل.

القيود على حركة وتنقل الأفراد

شهد الربع الثاني من عام ٢٠١٤ مزيد من القيود المفروضة على حركة وتنقل وسفر سكان قطاع غزة، وقد أدى ذلك إلى تفاقم معاناة الآلاف من المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر إلى الخارج.

فقد استمر إغلاق معبر بيت حانون «ايريز» المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، و/ أو إسرائيل أمام المواطنين الفلسطينيين، وحرم جراء ذلك سكان قطاع غزة من الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم لأداء شعائرهم الدينية، كما منع الطلاب والطالبات من الوصول إلى مدن الضفة الغربية للالتحاق بالجامعات هناك، ومنع السكان من زيارة أقربائهم وذويهم المقيمين في الضفة الغربية أو العكس. وقد شددت سلطات الاحتلال من قيودها على حركة الأشخاص عبر معبر بيت حانون منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥، حيث لا يسمح بالمرور إلا لبعض المنتمين للفئات التالية: مرضى القطاع من ذوي الحالات الخطيرة، الصحافيون الأجانب، التجار، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية والمسافرون عبر معبر الكرامة (جسر اللنبي)، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية.

وقد ازدادت معاناة سكان غزة منذ شهر يونيو ٢٠١٣، وحتى الآن بسبب إغلاق معبر رفح البري على الحدود الفلسطينية المصرية (في ظل استمرار إغلاق معبر بيت حانون). وقد استخدم سكان القطاع خلال السنوات الأخيرة وقبل إغلاقه، معبر رفح كمنفذ وحيد للسفر إلى العالم الخارجي، غير أن الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، أدت إلى إغلاق المعبر لفترات طويلة، ونجم عن إغلاق المعبر حرمان آلاف الغزيين من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع، وقد أفادت مصادر الإدارة العامة للمعابر والحدود أنها توقفت عن تسجيل الراغبين في السفر بعد

أن بلغ عدد المسجلين للسفر لدى وزارة الداخلية أكثر من ٢٠،٠٠٠ مواطن، جميعهم من المرضى، ممن هم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، حملة بطاقات الإقامة في البلدان المختلفة، وتحديداً مئات العاملين في الخارج، ومئات الطلبة الدارسين في الجامعات الأجنبية. كما أفادت نفس المصادر أن هناك عشرات الآلاف من الحالات الإنسانية تنتظر إعادة فتح مكاتب قطاع غزة للتسجيل، نظراً لحاجتها الماسة للسفر من خلال معبر رفح البري، وفي ظل إغلاق معبر بيت حانون «ايريز»[٢].

ويعيد إغلاق معبر رفح التذكير بالقضية الجوهرية، وهي أن قطاع غزة هو جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، وامتداده الطبيعي هو الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، وعليه فإن الاحتلال الإسرائيلي يتحمل المسئولية القانونية تجاه سكان القطاع بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وعليه بصفته سلطة احتلال حربي توفير منظومة واضحة، تضمن حرية التنقل والحركة لسكان قطاع غزة، والتدفق والمرور الآمن للاحتياجات اللازمة للسكان من خلال المعابر التجارية.

القيود على حركة البضائع التجارية والسلع الأساسية

تسببت القيود المشددة المفروضة على المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة «كرم أبو سالم»، بالإضافة إلى إغلاقه بشكل متكرر ومن دون مبررات إلى تفاقم معاناة سكان قطاع غزة، الذين باتوا يعانون نقصاً متزايداً في العديد من السلع الأساسية. وقد بلغ المعدل اليومي لعدد شاحنات البضائع التي سُمح لها بدخول قطاع غزة (الواردات) خلال فترة التقرير (الربع الثاني من عام ٢٠١٤) ١٤٣ شاحنة بعد أن كانت تصل إلى نحو ٥٧٠ شاحنة بضائع يومياً قبل تشديد الحصار على القطاع. وفي وقت متزامن، استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير كمية محدودة جداً من منتجات القطاع، وقد بلغت الكمية التي سُمح بتصديرها طيلة ٩١ يوماً (الربع الثاني لعام ٢٠١٤) ٧ شاحنات فقط، ٥ منها محملة بمواد زراعية، وشاحنة واحدة محملة بالبسكويت وشاحنة واحدة محملة بالأثاث، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى ١٥٠ شاحنة في اليوم الواحد.

وتشير الإحصائيات الموثقة لدى المركز أن معظم المواد التي وُردت إلى القطاع كانت استهلاكية، فيما ظل استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً. فقد استمر النقص في غاز الطهي في جميع محطات القطاع خلال الشهور الستة الماضية، ويحتاج المواطن إلى الانتظار عدة أسابيع حتى يتمكن من تعبئة اسطوانة غاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث بلغ المعدل اليومي خلال فترة التقرير نحو ١٥٢ طناً فقط، وتعادل هذه الكمية ٧٦٪ من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى ٢٠٠ طن.

كما شهدت أسواق قطاع غزة نفاذ العديد من أصناف مواد البناء بسبب فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيود على دخولها إلى قطاع غزة، وجراء ذلك تضاعفت أسعار الكميات المحدودة المتوافرة منها في الأسواق وارتفعت بشكل كبير. ووفقاً لإحصائيات المركز فإن كمية الواردات من مادتي الأسمنت وحديد البناء وحصمة البناء، خلال فترة التقرير محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد ٥,٥٪ من الاحتياجات الفعلية لقطاع غزة من مادة الأسمنت، و٣٢٪ من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة من حصمة البناء، و٠,٧١٪ من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة من حديد البناء، ونظراً لاستمرار حظر توريد مواد البناء، كان سكان قطاع غزة يعتمدون خلال السنوات الماضية في مشاريعهم الإنشائية على مواد البناء الواردة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق، ومع توقف توريدها عبر الأنفاق، توقف العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وخاصة مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية.[٣]

٢. تصريحات ماهر ابو صبحة مدير هيئة المعابر والحدود لوكالات الأنباء بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٩.
٣. لمزيد من التفاصيل حول آثار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ، أنظر نشرة «حالة المعابر» التي يصدرها المركز شهرياً، وتسلط الضوء على الأوضاع الإنسانية في القطاع في ظل الحصار، كما تتناول تأثير الحصار على الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

٣) الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق الحدودية المقيد الوصول إليها، وفي البحر[٤]

شهد الربع الثاني من العام ٢٠١٤، تصاعد في الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين وممتلكاتهم في المناطق المقيد الوصول إليها، على طول الحدود الشرقية والشمالية للقطاع، وفي عرض البحر.

واستمرت اعتداءات قوات الاحتلال على المواطنين وممتلكاتهم في المناطق الحدودية المقيد الوصول إليها، شمال وشرق قطاع غزة، بمحاذاة الشريط الحدودي، وفي عمق الأراضي الفلسطينية وقد أسفرت تلك الجرائم عن مقتل مواطن، وإصابة (٢٥) بإصابات مختلفة، بينهم (٤) أطفال. من ناحية أخرى، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المزيد من الفلسطينيين الذين يقتربون من الشريط الحدودي، أو من يحاولون اجتيازه، حيث جرى اعتقال (١٩) فلسطينياً، بينهم (٦) أطفال خلال تواجدهم بالقرب من الشريط الحدودي، أو خلال اجتياز تلك الحدود لمحاولة التسلل لداخل إسرائيل للبحث عن عمل بداخلها.

وواصلت قوات البحرية الإسرائيلية انتهاكاتها ضد الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الشهور الثلاثة الماضية. وبالرغم من أن السلطات الإسرائيلية المحتلة قد حددت مسافة الصيد البحري في مياه غزة بـ ٦ أميال بحرية، إلا أنها لم تلتزم بتلك المسافة و لم تُمكن الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة من ركوب البحر والصيد بحرية، واستمرت في اعتداءاتها عليهم. ووثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وقوع كافة الاعتداءات الإسرائيلية في نطاق المسافة المسموح الصيد فيها، الأمر الذي يدلل على أن سياسة القوات الإسرائيلية المحتلة تهدف إلى تشديد الخناق على صيادي القطاع ومحاربتهم في وسائل عيشهم.

وبلغت حصيلة الاعتداءات الإسرائيلية خلال الفترة من ١ أبريل وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤، (٦٣) اعتداءً ضد الصيادين الفلسطينيين أثناء مزاولتهم مهنة الصيد في مياه غزة. اشتملت الاعتداءات الإسرائيلية على حادثة قصف مدفعي تجاه قوارب الصيد الفلسطينية، و(٣٦) حادثة إطلاق نار، أدت إلى إصابة صيادين اثنين بجراح، و(٨) حوادث مطاردة لقوارب الصيادين في بحر غزة، أدت إلى اعتقال (١٨) صياداً،واحتجاز (٩) قوارب صيد و(٨) قطع شباك صيد وأدوات ومعدات صيد أخرى تعود ملكيتها للصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة.

٤) انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب الانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الحماية الخاصة التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي. ومن الواضح بأن ما تمارسه قوات الاحتلال من اعتداءات على الصحافة، بما فيها من تهديد السلامة الشخصية للصحفيين، هي جزء من حملة منظمة تهدف لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين. وخلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٤، تركزت اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين في مدن وقرى الضفة الغربية، وتحديداً في مدينة القدس والمحتلة، والقرى المحاذية لجدار الضم، حيث تنطلق أسبوعياً مسيرات سلمية يشارك فيها المدنيين الفلسطينيين، والمتضامنين الدوليين من المدافعين عن حقوق الإنسان، احتجاجاً على مصادرة أراضي تلك القرى لصالح إقامة الجدار وتوسيع المستوطنات. وكانت أبرز تلك الانتهاكات على النحو التالي:

» بتاريخ ١٤ إبريل، احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي طاقم وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) والمكون من: **المراسل الصحفي يزن طه**، المصور الصحفي **حذيفة سرور**، والسائق **فادي كفاية**، وذلك أثناء توجههم إلى قرية النبي صالح من أجل تغطية المظاهرات السلمية هناك من قبل أهالي القرية احتجاجا على قيام الاحتلال بإغلاق البوابة الموجودة على مدخلها.

٤. في عام ٢٠٠٥، أقامت قوات الاحتلال من جانب واحد وبصورة غير قانونية "منطقة عازلة،" وهي منطقة يحظر على الفلسطينيين دخولها، وتمتد على طول حدود قطاع غزة البرية والبحرية. ولا تعرف على وجه الدقة المناطق التي تصنفها إسرائيل كـ "مناطق عازلة،" ولكن إسرائيل تفرض سياستها هذه من خلال إطلاق النار. وتعتبر إقامة ما يسمى "المنطقة العازلة" غير قانونية وفقاً لكل من القانون الإسرائيلي والقانون الدولي.

وقد استمر احتجاز الصحفيين طه وسرور لمدة تقارب النصف ساعة، قبل أن يُجبرا من قبل الجنود بالعودة، فيما استمر احتجاز السائق والمعدات الصحفية لمدة تقارب الأربع ساعات.

» بتاريخ ٢٠ إبريل، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الصحفيين من العمل والتصوير لاقتحام مجموعة من المستوطنين لساحات المسجد الأقصى، بمدينة القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. والصحفيون هم كل من: ١) **وائل السلايمة**، ويعمل مصوراً لقناة الجزيرة الفضائية؛ ٢) **محفوظ أبوترك**، مصور وكالة الأنباء الأمريكية (AP)؛ ٣) **منى القواسمي**، مراسلة صحيفة القدس المحلية؛ ٤) **ديالا جويحان**، مراسلة وكالة قدس نت الاخبارية؛ و٥) **سعيد القاق**، وهو مصور صحفي حر، وقد تعرض للاعتداء بالضرب من قبل جنود الاحتلال باستخدام العصي والهراوات على منطقة الظهر، مما استدعى تلقيه العلاج في مستشفى المقاصد في المدينة.

» بتاريخ ٢٢ إبريل، أصيب المصور الصحفي **عبد الحفيظ الهشلمون**، ويعمل لصالح وكالة (ABA) للأنباء، بقنبلة غاز في ساقه الأيسر، أطلقها باتجاهه بشكل مباشر أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي، وذلك خلال عمله على تغطية المواجهات التي اندلعت ما بين طلبة جامعة الخليل، وجنود الاحتلال، في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية.

» بتاريخ ٢٥ إبريل، أصيب المصور الصحفي **معاذ مشعل**، ويعمل لصالح وكالة الأنباء التركية (الأناضول) بعشرة أعيرة معدنية مغلفة بطبقة رقيقة من المطاط في رجليه، جراء إلقاء أحد جنود قوات الاحتلال لصندوق يحتوي على ١٢ عيار معدني بجواره. وكان مشعل يعمل على تغطية اعتداء قوات الاحتلال بحق المشاركين في المسيرة السلمية الأسبوعية في قرية النبي صالح، قرب مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

» بتاريخ ١١ مايو، احتجزت قوات الاحتلال ثلاثة مصورين صحفيين أثناء عملهم على تغطية أعمال التفتيش التي أجرتها تلك القوات بحق المواطنين في في بلدة الخضر، بمحافظة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية. وقد أجبر جنود تلك القوات الصحفيين على مسح المواد الصحفية التي قاموا بالتقاطها قبل أن يخلوا سبيلهم. والمصورون الصحفيون هم كل من: **سامر حمد**، ويعمل لصالح شركة بال ميديا للإنتاج الإعلامي؛ ٢) **محيسن عمار**، ويعمل لصالح تلفزيون بيت لحم المحلي؛ و٣) **عبود يونس**، ويعمل لصالح وكالة القدس دوت كوم الإخبارية.

» بتاريخ ١٦ مايو، أصيب المصور الصحفي **عصام الريماوي**، ويعمل لصالح صحيفة الحياة الجديدة، بعيار معدني مغلف بطبقة رقيقة من المطاط في الذراع الأيسر، أطلقه باتجاهه أحد جنود الاحتلال وذلك خلال عمله على تغطية المواجهات التي اندلعت بين الشبان الفلسطينيين وجنود الاحتلال بالقرب من حاجز عوفر، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

» بتاريخ ٢١ مايو، احتجزت قوات الاحتلال المراسلة الصحفية زينة صندوقة، والمصور الصحفي **مؤمن شبانة**، وهما يعملان لصالح قناة رؤيا الفضائية، اثناء عملهما على تغطية اعتداءات المستوطنين بحق المواطنين في البلدة القديمة، بمدينة القدس المحتلة، وذلك في مركز أمن (القشلة) في البلدة. وقد أُبلغ الصحفيان بأن أحد المستوطنين قد قدم بلاغ ضدهما بادعاء الاعتداء عليه. وكان جنود الاحتلال قد اعترضا الصحفيين المذكورين وأجبروهما على مسح المادة الصحفية التي تُظهر المستوطنين ومن ثم اقتادوهما إلى مركز الأمن. وقد استمر احتجازهما لحين انتهاء التحقيق معهما والحصول على أقوالهما ومن ثم أخلي سبيلهما.

» بتاريخ ٢٨ مايو، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر مؤسسة "الأيام" للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، وأبلغوا إدارة المطبعة بقرار عسكري يقضي بمنع المؤسسة من طباعة وتوزيع صحيفة "فلسطين" والتي تصدر من مدينة غزة.

» بتاريخ ٠٦ يونيو، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي موقع تصوير برنامج "صباح الخير يا قدس"، والذي يبث على

الهواء مباشرة لصالح تلفزيون فلسطين من مدينة القدس المحتلة، وأجبروا الطاقم الصحفي على وقف البث. وقد اعتقلت تلك القوات مدير الانتاج في البرنامج نادر بيبرس، ومصور وكالة بال ميديا **أشرف الشويكي**، بادعاء أن البرنامج غير مرخص. وأُخلي سبيل الصحفيين بيبرس والشويكي بعد حوالي الساعة والنصف حيث خضعا للتحقيق لدى تلك القوات.

» بتاريخ ٠٦ يونيو، تعرض المصور الصحفي المستقل، **حمدي أبو رحمة**، للضرب المبرح بأعقاب البنادق وذلك على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء عمله على تغطية اعتداءات تلك القوات بحق المشاركين في المسيرة السلمية الأسبوعية المناهضة لجدار الضم، في قرية بلعين، غربي مدينة رام الله. كما قام الجنود ذاتهم بمسح المواد الصحفية التي كان الصحفي أبو رحمة قد التقطها وكسروا عدسة الكاميرا الخاصة به.

» بتاريخ ١٧ يونيو، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدير قناة الأقصى الفضائية في الضفة الغربية، **عزيز كايد**، وذلك بعد أن اقتحمت منزله الواقع بمدينة رام الله، وسط الضفة الغربية.

» بتاريخ ١٨ يونيو، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقرات شركة "ترانس ميديا" للخدمات الإعلامية في كل من مدن الخليل، رام الله ونابلس، وصادرت جميع محتوياتها من أجهزة بث وكاميرات ومعدات صحفية. جدير بالذكر أن شركة "ترانس ميديا" تقدم خدمات إعلامية لعشرة قنوات فضائية عالمية، عربية ومحلية.

» بتاريخ ٢١ يونيو، تعرض مقر شركة (Pal Media) للإنتاج الإعلامي، والتي تقدم خدمات إعلامية لعدد من القنوات الفضائية، للاقتحام من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد صادر جنود قوات الاحتلال كافة المواد الإعلامية إضافة إلى أجهزة ومعدات الشرطة وذلك قبل مغادرتهم المكان.

٥)الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية

شهدت الأشهر الثلاثة الماضية من العام ٢٠١٤، تصاعداً ملحوظاً في عمليات اعتقال الفلسطينيين والزج بهم في المعتقلات والسجون الإسرائيلية. ونفذت تلك القوات –ولا تزال– حملة اعتقال واسعة النطاق بحق مئات الناشطين المحسوبين على حركة حماس في الضفة الغربية، في أعقاب الإعلان عن اختفاء ثلاثة «مستوطنين يهود» من مستوطنة مقامة على أراضي المواطنين في الخليل بتاريخ ١٢ يونيو. ورغم أن ظروف وملابسات اختفاء هؤلاء المستوطنين الثلاثة لا تزال غامضة، إلا أن قوات الاحتلال وجهت الاتهام لحركة حماس وحملتها المسئولية عن اختفائهم. وبناءً على ذلك، شنت تلك القوات حملة عسكرية واسعة النطاق، في الضفة الغربية، وعلى نحو خاص في محافظة الخليل، وقامت بعمليات مداهمات وتفتيش في منازل المواطنين وممتلكاتهم، وقامت باعتقال نحو (٤٥٠) فلسطينياً، بينهم (١١) نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني، منهم رئيس المجلس، ووزيرين سابقين، وهم: ١) **د. عزيز دويك**، رئيس المجلس؛ ٢) **عبد الرحمن زيدان**؛ ٣) **حسني البوريني**؛ ٤) **حسن يوسف دار خليل**؛ ٥) **إبراهيم أبو سالم**؛ ٦) **محمد عمران طوطح**؛ ٧) **أحمد مبارك**)؛ ٨) **عزام سلهب**؛ ٩) **ايمن دراغمة**؛ ١٠) **خالد طافش**؛ ١١) **أنس الزبون**؛ و **وصفي قبها**، وزير الأسرى الأسبق، **وخالد أبو عرفة**، وزير القدس الاسبق. وقد حول أغلبهم للاعتقال الإداري. كما تم إعادة اعتقال عشرات من المعتقلين المحررين المفرج عنهم ضمن صفقة التبادل بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل في نوفمبر ٢٠١١، والتي تم بموجبها الإفراج عن ١٠٢٧ معتقلاً فلسطينياً مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي لدى المقاومة، جلعاد شاليط.

٣. بتاريخ ٧ يناير، اعتقل جنود الاحتلال على معبر إيرز المريض يوسف خلف إبراهيم أبو الجديان، ٢٨ عاماً، من سكان منطقة البصة في مدينة دير البلح، والذي كان ينوي التوجه إلى مستشفى (سيرجي كير)، في مدينة رام الله في الضفة الغربية، حيث كان مقرراً أن يجري عملية جراحية في قرنية العين اليسرى، بسبب تهتك القزحية. وكان المريض أبو الجديان قد خضع للعلاج في جمهورية مصر العربية، بعد أن رفضت السلطات المحتلة منحه تصريح مرور للعلاج في مستشفى سان جون في مدينة القدس المحتلة في شهر مارس من العام الماضي. غير أن وضع المريض الصحي لم يتحسن رغم توجهه للعلاج في مصر.

ووثق المركز خلال فترة الثلاثة شهور الماضية اعتقال (٨١٤) فلسطينياً، بينهم (٧٨٣) في الضفة الغربية،منهم (٦١) طفل، و (٤) نساء، و(٣١) في قطاع غزة، بينهم (٧) أطفال). وجرى اعتقال غالبية هؤلاء المعتقلون (٧١٧) شخصاً من خلال حملات الاقتحام والمداهمة للمدن الفلسطينية ، و(٦٦) شخصاً، ومن خلال الحواجز العسكرية المنتشرة على مداخل القرى والمدن والمخيمات في الضفة الغربية، أو من أو خلال عمليات خاصة لاعتقال مطلوبين بأنفسهم. وفي قطاع غزة، استمرت قوات الاحتلال أيضا في اعتقال المزيد من الفلسطينيين في المناطق الحدودية المقيد الوصول إليها، شرق وشمال قطاع غزة، حيث اعتقلت (١٩) فلسطينياً، غالبيتهم من الشبان والفتية الذين يحاولون التسلل عبر السياج الحدودي لمحاولة البحث عن عمل داخل إسرائيل، منهم (٦) أطفال. واعتقلت القوات البحرية الإسرائيلية (١٨) صياداً خلال ممارستهم مهنة الصيد في المنطقة المسموح الصيد بها في عرض بحر غزة. كما اعتقلت قوات الاحتلال فلسطينيّن على معبر إيرز (بيت حانون) شمال قطاع غزة، بينهم مريض كان في طريقه إلى إحدى مستشفيات الضفة الغربية لإجراء عملية جراحية في الأردن.[٥]

وحتى الآن، ما يزال ما يزيد عن (٤٨٠٠) معتقل فلسطيني يرزحون في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، المقام معظمها داخل الأراضي الإسرائيلية، في مخالفة واضحة للمادة (٧٦) من اتفاقيات جنيف الرابعة التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة، حتى انتهاء فترة محكوميتهم. علاوة على ذلك، ما يزال (٢١) نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني معتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، غالبيتهم من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وهناك نائب من حركة فتح، وواحد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالإضافة إلى وزيرين سابقين. من بين هولاء المعتقلين (١٠) نواب معتقلين قبل الحملة الأخيرة، بينهم محكومين بأحكام عالية، وهم: ١) **أحمد عطون، محمد أبو طير؛ ٢) ياسر منصور؛ ٣) محمود الرمحي؛ ٤) عبد الجابر فقها؛ ٥) أحمد سعدات** (محكوم ٣٠ سنة)؛ ٦) **مروان البرغوثي** (محكوم ٦ موبدات)؛ ٧) **نزار رمضان؛ ٨) محمد ماهر بدر؛ ٩) محمد جمال النتشة؛ ١٠) حاتم قفيشة.**

وفي غضون هذه الفترة، خاض نحو ١٣٠ معتقلاً إدارياً في السجون والمعتقلات الإسرائيلية إضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ ٢٤ أبريل الماضي، مطالبين بإنهاء سياسة الاعتقال الإداري بحقهم. وقد رفضت مصلحة السجون الإسرائيلية تلبية المطالب المشروعة للمعتقلين، حيث صعدت من الإجراءات العقابية بحقهم، بما في ذلك نقل المعتقلين المضربين عن الطعام في أقسام وعزلهم عن باقي المعتقلين، والاعتداء على بعضهم بالضرب، وعدم تقديم الرعاية الطبية اللازمة لهم، رغم تردي الحالة الصحية للكثير منهم، وعدم السماح لهم بأخذ الفسحة "الفورة." وفي المقابل، رفض المعتقلون الإداريون إنهاء إضرابهم المفتوح عن الطعام، وقاموا بخطوات تصعيديه مؤخراً، حيث امتنعوا عن تناول الفيتامينات والمدعمات. وقد استمر المعتقلون في اضرابهم مدة ٦٢ يوماً، حيث أعلن بتاريخ ٢٦ يونيو عن انهائهم للإضراب، فيما كان ما يزال نحو ٩٠ مضرباً منهم يتلقون العلاج في المستشفيات.

وتتجه حكومة الاحتلال نحو إقرار المزيد من التشريعات التي من شأنها فرض المزيد من القيود على المعتقلين الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم التي كفلتها المواثيق والأعراف الدولية، كان آخرها، المصادقة على مشروع قانون التغذية القسرية للمعتقلين الفلسطينيين، بحجة الحفاظ على حياة المعتقلين. ومن المقرر أن يتم عرض مشروع القانون على البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" يوم الاثنين ٣٠ يونيو.لإقراره.

في ذات السياق، علق المعتقل الإداري **أيمن اطبيش**، ٣٤ عاماً، من الخليل، يوم ٣٠ يونيو، إضرابه عن الطعام من مستشفى «إيخليوف" بعد ١٢٢ يوماً على الإضراب المفتوح عن الطعام احتجاجا على اعتقاله الإداري. وذكرت مصادر حقوقية وإعلامية بأن تعليق الإضراب جاء بعدما توصل لاتفاق بتحديد سقف اعتقاله الإداري وتلبية مطالبه الحياتيه.

٥. بتاريخ ١٨ يونيو، اعتقلت قوات الاحتلال على معبر ايرز «بيت حانون» المريض باسل علي أحمد أبو حسن، ٤٥ عاماً، من سكان بلدة عبسان الكبيرة، شرق محافظة خان يونس، وذلك أثناء توجهه إلى المملكة الأردنية الهاشمية لتلقي العلاج في أحد مستشفياتها.

ويخضع هؤلاء المعتقلون لمعاملة قاسية وحاطة بالكرامة الإنسانية منذ لحظة الاعتقال حيث الضرب والتعذيب على أيدي جنود الاحتلال، مروراً بفترة مكوثهم في السجن، وما يرافقها من إجراءات قمعية وعقابية بحقهم. ويشمل ذلك، الحرمان من الزيارات العائلية بشكل منتظم، العزل الانفرادي في زنازين، الحرمان من التعليم، والإهمال الطبي وعدم توفير العلاج اللازم للمعتقلين المرضى.

٦) استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

تواصلت الأعمال الاستيطانية في عمق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك مصادرة المزيد من أراضي الفلسطينيين، وهدم منازلهم وممتلكاتهم، خاصة في مدينة القدس، خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٤. كما تواصلت اعتداءات المستوطنين بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

على صعيد المشاريع الاستيطانية، صادقت «اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء» في بلدية الاحتلال بتاريخ ٣ أبريل على المخطط الاستيطاني «مجمع كيدم» في حوض البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، الذي يقع في ساحة باب المغاربة بمدخل بلدة سلوان، جنوبي المسجد الأقصى. وذكرت لجنة حي وادي حلوة في بلدة سلوان أن هذا المشروع الاستيطاني التهويدي ترعاه وتديره وتموله الحكومة الإسرائيلية، وبلدية الاحتلال، وجمعية "العاد" الاستيطانية. وأضافت أن المشروع سيعزل سكان بلدة سلوان عن محيطهم الطبيعي والبلدة القديمة في مدينة القدس، كما سيعمل على تغيير معالم البلدة التاريخية والأثرية.

» وبتاريخ ١٠ أبريل، اقتحمت قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي، ترافقها مركبة تابعة لدائرة البناء والتنظيم في (الإدارة المدنية الإسرائيلية)، الأراضي الزراعية المحيطة ببلدة الخضر، جنوبي مدينة بيت لحم. قام ضابط في دائرة البناء والتنظيم بوضع عدد من الإخطارات في أراضي المواطنين تشير إلى مصادرة الأرض، بدعوى أنها أراضي دولة. تقدر مساحته الأراضي المنوي مصادرتها حوالي ٩٨٤ دونماً وتمتد من مدينة بيت لحم حتى الأراضي الزراعية شمالي بلدة بيت أمر، شمالي مدينة الخليل.

وعلى مستوى عمليات الهدم والتجريف لمنازل وممتلكات وأراضي المواطنين لصالح الاستيطان، قامت قوات الاحتلال بهدم عدد من المنازل والممتلكات وتجريف أراضي لمواطنين في **الضفة الغربية**، كان أبرزها:

» بتاريخ ٢٩ أبريل، هدمت قوات الاحتلال مسجد خربة الطويل، جنوب شرقي مدينة نابلس، وثلاثة منازل سكنية وشرّدت ثلاث عائلات قوامها ٢٧ فرداً، من بينهم (١٩) طفلاً في العراء. جرت عملية التجريف دون سابق إنذار رغم حصول سكانها على أمر احترازي من المحكمة العليا الإسرائيلية قبل عامين يقضي بوقف قرار الهدم الذي صدر عن دائرة التفتيش والبناء في الإدارة المدنية الإسرائيلية العام ٢٠٠٨، حتى صدور قرار نهائي من المحكمة المذكورة.

» بتاريخ ٣٠ أبريل، هدمت جرافات الاحتلال منزلين سكنيين في مخيم العروب، شمال الخليل، بادعاء البناء في المنطقة المصنفة (C) حسب اتفاق أوسلو من دون الحصول على ترخيص مسبق من سلطات الاحتلال.

وفي التاريخ نفسه، هدمت قوات الاحتلال منزل مأهول مبني من الباطون المسلح، مساحته ١١٠م٢، وبئر مياه سعتها ٣٠٠م٣ من الباطون المسلح، تعود ملكيتهما للمواطن **محمد شحادة محمد الرجبي**، ٥٠ عاماً، بادعاء البناء في المنطقة المصنفة (C) منطقة مراح البقر "خلة الشرباتي"، أقصى جنوب شرقي مدينة الخليل.

» بتاريخ ١٩ مايو، جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي سبعة دونمات مزروعة بأشكال مختلفة من الأشجار، في منطقة واد سالم، الواقعة شرقي بلدة نحالين، غربي مدينة بيت لحم، بادعاء أن تلك الأراضي مصادرة. وشملت عملية التجريف دفن الأشجار بعد اقتلاعها، ومصادرة جزء منها. ويقدر عدد الأشجار التي تم اقتلاعها بحوالي ٥٠٠ شجرة، تتراوح أعمارها بين ١٠ إلى ٢٠ عاماً. تقع هذه الأراضي في المنطقة المحيطة بمستوطنة "دانيال" المقامة على أراضي البلدة المصادرة.

وشهد الربع الثاني من العام الحالي المزيد من الجرائم والاعتداءات التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، خاصة في المناطق المصنفة (C) وفق اتفاق أوسلو ، وكذلك المناطق الواقعة في محيط المستوطنات ومسار جدار الضم (الفاصل) بهدف تفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. وخلال هذه الفترة، تصاعدت أعمال عنف المستوطنين بشكل ملحوظ على المواطنين وممتلكاتهم، تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، بما في ذلك اقتلاع أشتال الزيتون وغيرها التي يقوم بزراعتها الفلسطينيون في أراضيهم حفاظا عليها من خطر الاستيطان والمصادرة، فضلاً عن مداهمة مزارع المواطنين ومهاجمة بيوتهم وإحراق ممتلكاتهم لإرهابهم وتخويفهم، والاعتداء عليهم بالضرب وإطلاق النار. وكانت أبرز تلك الاعتداءات على النحو التالي:

» بتاريخ ٤ أبريل، أقدمت مجموعة من المستوطنين، انطلاقاً في البؤرة الاستيطانية «سيدي عيزر» المقامة على أراضي المواطنين المصادرة في المنطقة الجنوبية الغربية من بلدة الخضر، جنوبي مدينة بيت لحم، على اقتلاع ٣٥٠ شتلة عنب (كرمة) تتراوح أعمارها ما بين عام إلى ٤ أعوام، وسرقة عدد منها بالإضافة إلى سرقة زوايا حديدية تم تثبيت الأشتال بها. كما أقدم المستوطنون على هدم أجزاء من جدران غرفة حجرية قديمة، مساحتها ١٢م٢، يستخدمها المواطنون في تخزين معداتهم الزراعية الخاصة بهم، في منطقة الشغف، غربي بلدة الخضر.

» بتاريخ ٥ أبريل، أقدم عدد من المستوطنين، انطلاقاً من مستوطنة "دانيال" والبؤرة الاستيطانية "سيدي بوعز" على تحطيم واقتلاع نحو ٣٠٠ شتلة عنب (كرمة)، تعود ملكيتها لورثة المرحوم شوقي محمد صلاح، في منطقة ظهر الزياح، جنوب غربي بلدة الخضر، جنوبي مدينة بيت لحم.

» بتاريخ ١١ أبريل، اقتحم عدد من المستوطنين القادمين من مستوطنتي "ماعون" و"حفات ماعون" المقامتين على أراضي المواطنين المصادرة شرقي مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل، الأراضي الزراعية في منطقتي الخروبة والعرقوب، شرقي المدينة، ومنعوا المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، والتواجد فيها. واعتدى المستوطنون على عدد من المزارعين بالضرب، ما تسبب في إصابة اثنين منهم برضوض، وهما: **علي جبر إبراهيم عوض**، ٢٦ عاماً؛ **وصلاح شحادة سلامة مخامرة**، ٢٠ عاماً.

بتاريخ ٢٤ أبريل، أصيبت **الطفلة رشا اشحادة سلامة المخامرة**، ٧ أعوام، من خربة مغاير العبيد، (منطقة المسافر) شرقي مدينة يطا، جنوبي محافظة الخليل، بجرح في الجبين الأمامي للرأس، بعد إصابتها بحجر ألقاه تجاهها أحد المستوطنين، أثناء عودتها من مدرستها في قرية التواني، والتي تبعد مسافة ٦ كيلومترات عن منزل عائلتها. نقلت الطفلة المذكورة بواسطة سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى مستشفى أبو الحسن القاسم في مدينة يطا، حيث قدمت لها العلاجات المناسبة.

» بتاريخ ١٣ مايو، هاجم سبعة مستوطنين ملثمين، انطلقوا من مستوطنة "كوخاف هشاحر» المقامة على أراضي قريتي دير جرير وكفر مالك، شمال شرقي مدينة رام الله، مواطناً من سكان التجمع البدوي في منطقة الزراعية (خلة الدود)، قرب بلدة الطيبة، وعلى مسافة تقدر بحوالي ٩كم عن أطراف قرية دير جرير من جهتها الشرقية والتابعة لأراضيها. جرى الاعتداء عليه أثناء قيامه برعي الأغنام في المنطقة المذكورة، والتي تبعد عن البؤرة المستوطنة حوالي ٥٠٠ متر. استخدم المستوطنون باعتداءاتهم المواسير والآلات الحادة ورشق الحجارة، حيث انهالوا عليه بالضرب المبرح، ما أدى إلى إصابتة بجروح عميقة في الأذن اليسرى والساق اليمنى، وكدمات ورضوض في جميع أنحاء الجسم.

» بتاريخ ٢٣ مايو، هاجم أربعة مستوطنين انطلقوا من مستوطنة «كوخاف هشاحر» المقامة على أراضي قرية دير جرير، شمال شرقي مدينة رام الله، مواطنين فلسطينيين اثناء تواجدهما على الطريق الواصلة بين قريتي مخماس والطيبة شمال شرقي المدينة. استخدم المستوطنون باعتداءاتهم العصي البلاستيكية والهراوات وسكينا، ما أدى إلى إصابتهما بجروح ورضوض وكدمات.

» بتاريخ ١ يونيو، اعتدت مجموعة من المستوطنين، على الطفلين: فارس أكرم أبو سنينية، ٩ أعوام؛ وحاتم تيسير القصراوي، ٧ أعوام، بالقرب من حاجز (٥٦)، المقام على مدخل شارع الشهداء الغربي، وسط مدينة الخليل، أثناء توجههما إلى مدرستها. نقل الطفل فارس أبو سنينة إلى مستشفى الخليل الحكومي، وقدمت له العلاجات اللازمة.

في التاريخ نفسه، تجمهرت مجموعة من المستوطنين، انطلاقاً من مستوطنة "يتسهار" جنوبي مدينة نابلس، على مفترق الشارع الالتفافي المتفرع من شارع نابلس – رام الله باتجاه المستوطنة المذكورة. رشق المستوطنون الحجارة تجاه سارة شحن مع رافعة fl٦١٤ بيضاء اللون، كان يقودها المواطن **سعيد عطا الله صبري هلال زيد**، ٣٠ عاماً، من سكان مدينة قلقيلة. أسفر ذلك عن تحطم الزجاج الأمامي للسيارة وإصابة سائقها بجروح بالغة في الوجه وكسر في الأنف وجرح بطول ٦سم بالأنف جراء تناثر الزجاج. نقل المصاب إلى مستشفى رفيديا الحكومي في مدينة نابلس لتلقي العلاج.

» بتاريخ ٢٢ يونيو، أقدم أربعة مستوطنين مسلحين من مستوطنة (نحليئل) المقامة على أراضي قرية بيتللو، شمال غربي مدينة رام الله، على إطلاق الأعيرة النارية على تسعة عمال فلسطينيين أثناء عملهم في محجر، في منطقة نعلان، في الجهة الشمالية من بلدة المزرعة القبلية، شمال غربي المدينة.

» بتاريخ ٢٣ يونيو، عطبت مجموعة من المستوطنين إطارات ٣٥ سيارة، إضافة الى خط شعارات عنصرية على حافلة سياحية في حي بيت حنينا، شمالي البلدة القديمة من القدس الشرقية المحتلة. وأفادت الشرطة الإسرائيلية أن السيارات تعود لتسع عائلات فلسطينية تسكن حي بيت حنينا، والعائلات المتضررة هي: **ابو اسنينة، النتشة، نمر، سنقرط، الحرباوي، البيطار، الغاوي، السلايمة، شويكي، والكاتب**، علما ان معظم العائلات تمتلك أكثر من سيارة.

» وبتاريخ ٢٨ يونيو، اعتدت مجموعة من المستوطنين القادمين من البؤرة الاستيطانية "رمات يشاي" وسط حي تل الرميدة، وسط مدينة الخليل. أقدم المستوطنون على اعلى المواطن **ساجد مأمون سلطان**، ١٩ عاماً، أثناء عودته إلى منزله، ما أدى إلى إصابته بجروح في رأسه. اقتحم جنود الاحتلال المنطقة، وقاموا باعتقال المواطن المذكور، اقتادوه إلى جهة غير معلومة.

٧) غياب العدالة في النظام القضائي الإسرائيلي وجهود ملاحقة مجرمي الحرب

استمر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في جهوده الرامية إلى ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين والانتصاف للضحايا، وذلك رغم أن العقبات التي وضعتها سلطات الاحتلال أمام إمكانية مسائلة قوات الاحتلال عن انتهاكاتها وجرائمها بحق الفلسطينيين، شبه معدومة. إلا أن المركز أصر على الاستمرار في تقديم الشكاوى للجهات الإسرائيلية، وذلك بغية استنفاذ الوسائل المحلية من جهة ومن جهة أخرى التأكيد للعالم بأنه لا عدالة ولا انتصاف أمام العدالة الإسرائيلية. وقد قدم المركز خلال الربع الثاني من هذا العام، ٢٠١٤، سبع شكاوى لضحايا اعتداءات إسرائيلية، تعرضوا لانتهاكات مختلفة، ٣ منها خلال مسيرات سلمية و ٣ أخرين خلال عملهم في البحر كصيادين.، وواحدة ناتجة عن قصف ورشة حدادة. وقد قدمت الشكاوى لكل من ضابط ركن التعويض في وزارة الدفاع الإسرائيلية، بهدف تحريك الدعوى المدنية، و كذلك لنيابة العسكرية، بهدف تحريك الدوى الجنائية. و لم يتلق المركز حتى الآن أي إجابة من الجهات المذكورة. ومن جهة أخرى فقد تلق المركز ٣ ردود من وزارة الدفاع على شكاوى سابق، تفيد بأن ثلاث من مئات الشكاوى التي قدمها المركز قيد البحث. كما تلقى ردين من النيابة العسكرية أحدهما يفيد بإغلاق ملف أحد الشكوى والثاني يفيد بأن أحد الشكاوى التي قدمها المركز محل فحص. ورغم مرور عامان تقريباً على العدوان الإسرائيلي على غزة في نوفمبر ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، ومرور أكثر خمس سنوات تقريباً على عدوان الرصاص المصبوب في العام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، ما يزال الضحايا الفلسطينيين ينتظرون حقهم في العدالة والإنصاف. وهو ما يؤكد إصرار سلطات الاحتلال التستر على مجرمي الحرب الإسرائيليين. وقد اعتادت النيابة العسكرية تجاهل الشكاوى التي يتقدم بها المركز أو الرد بعبارة « لم يتبين اشتباه بوقوع مخالفة جنائية، و لم توجد شبهة مؤسسة على انتهاك قوانين الحرب من قبل أية جهة عسكرية، فيما يتعلق بهذا الحادث.» كما واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إنكار حق الضحايا الفلسطينيين في التعويض من خلال سلسلة من العقبات المادية والقانونية، كان أخرها التعديل رقم (٨) لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة) لسنة ١٩٥٢، والذي أقره الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٢. وبموجب هذا التعديل تم إعفاء الجيش الإسرائيلي من أية مسؤولية مدنية بخصوص الأضرار الناشئة عن العمليات العسكرية التي يجريها الجيش في "دولة العدو". وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع معايير القانون الدولي التي تمنع الدولة من إعفاء نفسها من أية مسئولية تقع على عاتقها فيما يتعلق بمخالفات جسيمة أو انتهاكات خطيرة ترتكب ضد المدنيين خلال عمليات حربية، وقد اعتبرها ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية أحد جرائم الحرب التي توجب العقاب.

ثانياً) الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان:

شكلت حالة الانقسام في السلطة الفلسطينية العنوان الأبرز للانتهاكات الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٤. فمن ناحية، فقد شهدت الأراضي الفلسطينية المزيد من الإجراءات التي تمس الحريات العامة للمواطنين، بما في ذلك انتهاكات الحق في الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي، فضلاً عن مواصلة عمليات الاعتقال وما يرافقا من سوء معاملة وتعذيب في بعض الأحيان. كما شهدت الفترة الماضية المزيد من الاعتداءات المتعلقة بحالة فوضى السلاح المنتشرة والاعتداء على سيادة القانون، بالإضافة إلى تنفيذ وإصدار أحكام جديدة بالإعدام في قطاع غزة. وكان من المؤمل أن ينهى اتفاق المصالحة «اتفاق الشاطئ»، وما نتج عنه من تشكيل حكومة الوفاق في ٢ يونيو، حالة الانقسام التي امتدت لنحو سبع سنوات، وإعادة الوحدة الوطنية، وإعادة الاعتبار لمؤسسات الحكم الفلسطيني الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ا) انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

شهد الربع الثاني من العام ٢٠١٤، استمرار سقوط ضحايا جراء حوادث متصلة بانتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقتل خلال هذه الفترة (١٣) شخصاً، بينهم (٨) مدنيين، ومن بين المدنيين(٤) أطفال وامرأتين. كما أصيب خلال الفترة ذاتها (٣٤) بجراح مختلفة، من بينهم (٤) أطفال و(٧) نساء. وكانت أبرز سياقات انتهاك الحق في الحياة: سوء استخدام السلاح و/ أو العبث به خارج إطار القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات عائلية وشخصية؛ وجرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة.»

وتندرج حوادث انتهاك الحق في الحياة في سياقات مختلفة: سوء استخدام السلاح و/أو العبث به خارج إطار القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية؛ وجرائم قتل على خلفية ما يسمى بـ"شرف العائلة".

فقد قتل (٥) أشخاص، بينهم (٤) أطفال في قطاع غزة، و(١) في الضفة الغربية، في حوادث متعلقة بسوء استخدام السلاح و/أو العبث به خارج إطار القانون، وأصيب (١٨) آخرين. وكان القتلى على النحو التالي:

» بتاريخ ٢٥ مايو، توفي المواطن **عميد سليم عكوب**، ٢٣ عاماً، من سكان البلدة القديمة بمدينة نابلس، متأثراً بجراحه التي أصيب بها جراء انفجار داخلي وقع في سوق نابلس، شمال الضفة الغربية، بتاريخ ٢٢ مايو.

» بتاريخ ٢٨ مايو، قُتل **الطفل عبد الرحمن زكي الأنقح**، ١٧ عاماً، نتيجة اصابته بعيارين ناريين من سلاح «كلاشنكوف»، أطلقتا عليه بالخطأ أثناء عبث شقيقه، البالغ من العمر ١٣ عاماً، بالسلاح، داخل منزلهما في جباليا البلد، شمال غزة.

» بتاريخ ٠١ يونيو، قُتل **الطفل عبد العزيز حاتم قشلان**، ١٠ سنوات، من سكان المخيم الجديد بالنصيرات، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، بينما كان يلهو مع أقرانه بالقرب من معسكر تدريبي لأحد فصائل المقاومة الفلسطينية، حيث كانت تجرى في ذات الوقت تدريبات داخل الموقع، تخللها إطلاق نار وتفجيرات.

» بتاريخ ١١ يونيو، وقع انفجار في منزل المواطن **جلال رأفت الغصين**، بحي التفاح، شرق مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل طفله خليل، ١٤ عاماً، جراء إصابته بشظايا متفرقة في أنحاء الجسم. كما أسفر الانفجار عن إلحاق أضرار جزئية في المنزل.

» بتاريخ ٢٤ يونيو، وصل إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، أربعة أطفال من **عائلة الدنف**، جميعهم من سكان حي العطاطرة في البلدة، مصابين بشظايا جراء سقوط صاروخ محلي الصنع بالقرب منهم، وذلك أثناء لهوهم قرب منازلهم. وأعلنت المصادر الطبية في اليوم ذاته عن وفاة **الطفلة جود محمد حسن الدنف**، وتبلغ من العمر عامين، متأثرة بجراحها.

أما أبرز الإصابات فكانت على النحو التالي:

» بتاريخ ٠٨ إبريل، أصيب ثلاثة مواطنين، أحدهم طفل، بأعيرة نارية، جراء إطلاق أحد المسلحين النار في الهواء ابتهاجاً في حفل زفاف أُقيم في مخيم بلاطة، شرقي مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. ووصفت المصادر الطبية جراح المصابين بالمتوسطة.

» بتاريخ ١٨ إبريل، أصيبت المواطنة سميرة مصطفى عرايشي، ١٩ عاماً، بعيار ناري في الفك، جراء إطلاق أحد المسلحين النار ابتهاجاً في حفل زفاف كان قد أُقيم في مخيم عسكر الجديد، شمال شرقي مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية. ووصفت المصادر الطبية في مستشفى رفيديا الحكومي جراح المصابة بالخطرة.

» بتاريخ ٠٩ يونيو ٢٠١٤، أطلق مسلح من عناصر "الضبط الميداني» التابعة لكتائب عز الدين القسام، النار من سلاحه تجاه سيارة يستقلها ثلاثة مهندسين يعملون في شركة البنا للمساحة والخدمات الهندسية، في منطقة جحر الديك، جنوب شرق مدينة غزة. وقد أسفر إطلاق النار إلى إصابة المهندس **حمزة سهيل حجي**، ٢٦ عاماً، بعيار ناري في الظهر، نقل على إثرها للمستشفى، حيث وصفت حالته بالخطيرة.

وقتل (٣) أشخاص جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية في قطاع غزة، وأصيب (١٦) آخرين بجراح.

» بتاريخ ٢٥ أبريل، عثرت الشرطة الفلسطينية على جثة **المواطن فضل الأسطل**، ٥٣ عاماً، ويعمل صرافاً بمدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، في محل لبيع الكتب والقرطاسية، وسط المدينة، وكانت الجثة مقيدة ورأسها موضوع في كيس. ووفق مصادر الشرطة والنيابة العامة فإن المواطن الأسطل قُتل جراء تعرضه لعيار ناري في الرأس أطلقه باتجاهه أحد المواطنين على خلفية معاملات مالية.

» بتاريخ ٠٣ مايو، وصل المواطن **بشير نصر سليمان أبو سنيمة**، ٣٥ عاماً، من سكان بلدة النصر، شمال مدينة رفح، جثة هامدة إلى مستشفى غزة الأوروبي، في مدينة خان يونس، جراء إصابته بعيارين ناريين في الرأس، والصدر. وتشتبه الشرطة بأن الجريمة قد نفذت على خلفية ثأر عائلي قديم وقعت قبل حوالي عشرة أعوام.

» وبتاريخ ١٤ يونيو، نشب شجار عائلي بين أفراد من عائلة أبو حلحول في قرية الزوايدة، وسط قطاع غزة، تخلله إطلاق نار، مما أسفر عن مقتل الشاب **شريف عبد الله أبو حلحول**، ٣٢ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، فيما أصيب أربعة آخرين بجراح مختلفة.

ووثق المركز (١٦) إصابة، كان من أبرزها:

» بتاريخ ٠١ مايو، اقتحم مسلح يرتدي خوذة محل خياطة (الأنيق)، والواقع في حي غياظة، بمدينة قلقيلية، شمال الضفة الغربية، وأطلق النار من سلاح (مسدس)، على مالك المحل **صدام إبراهيم أبو السعود**، ٢٨ عاماً، فأصابه بعيارين ناريين في الخاصرة اليمنى والكوع الأيمن، ومن ثم لاذ المسلح بالفرار. ووفقاً للمصاب فإن الجريمة جاءت على خلفية خلاف شخصي سابق مع مرتكبها.

» بتاريخ ٠٢ مايو، أصيب مواطنان من **عائلة جرغون** بأعيرة نارية خلال شجار عائلي استخدمت فيه الأسلحة النارية بين أفراد من العائلة ذاتها، في صالة الأنوار، في حي المشروع، شرق مدينة رفح، وذلك أثناء حفل إشهار.

وقتلت امرأة على خلفية ما يسمى بـ(شرف العائلة)، في الضفة الغربية.

» بتاريخ ٠٣ يونيو، قُتلت المواطنة (أ. ي)، ٢١ عاماً، متزوجة وتقطن في قرية دير غسانة، شمال غرب محافظة رام الله، وسط الضفة الغربية، إثر تعرضها للضرب بآلة حادة في الصدر، وقام شقيقها (م. ي)، ٣٠ عاماً، من سكان بلدة بيت ريما، شمال مدينة رام الله، بنقل جثة شقيقته إلى مركز الشرطة في البلدة مدعياً بأنه ارتكب جريمة القتل على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة». جدير بالذكر بأن هذه هي الجريمة الثالثة من نوعها خلال العام ٢٠١٤، حيث سبق وأن قُتلت الفتاة (ا. م. ش) ١٨ عام، من سكان بلدة بني سهيلا، شرق محافظة خان يونس، جنوب قطاع غزة، بتاريخ ٢٠ فبراير، والمواطنة (س. ع. د)، ٣٥ عاماً، من سكان بلدة كفر الديك، غربي مدينة سلفيت، شمال الضفة الغربية بتاريخ ١٠ يناير.

كما وثق المركز خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٤، عدد من الحوادث المتعلقة بالاعتداء على السلامة البدنية والشخصية، اُقترفت من قبل جهات رسمية وغير رسمية، كان من أبرزها:

» بتاريخ ١٣ مايو، وصل إلى مستشفى الشهيد كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، المهندس **مهند جمعة القانوع**، ٣٤ عاماً، من سكان حي الصفا، غرب بلدة جباليا، ويعمل مديراً لدائرة الهندسة في بلدية بيت حانون، مصاباً بكسور في كلتا الساقين واليد اليسرى، إضافة إلى رضوض في أنحاء متفرقة من الجسم. ووفقاً لما ذكره القانون لطاقم المركز، فإنه قد تعرض للاعتداء بساق حديدي من قبل مجهولين ترجلوا من سيارة من نوع (كيا) سوداء اللون، ولا تحمل لوحة تسجيل بالقرب من منزله.

٢) استمرار العمل بعقوبة الإعدام في السلطة الفلسطينية

يشكل استمرار العمل بعقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية أحد بواعث القلق لمنظمات حقوق الإنسان. وقد شهدت الربع الثاني من العام،٢٠١٤ إصدار حكمي إعدام في قطاع غزة على خلفية جنائية (ارتكاب جرائم قتل). ونفذت السلطة الفلسطينية حكمي إعدام في غزة، بحق شخصين أدينا بالتخابر مع قوات الاحتلال. وبذلك ترتفع أحكام الإعدام الصادرة في مناطق في السلطة الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤ إلى (١٥٦) حكماً، صدر منها (١٢٩) حكماً في قطاع غزة، و(٢٧) حكماً في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام الصادرة في قطاع غزة، صدر (٧١) حكماً منها منذ العام ٢٠٠٧. كما نفذت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها، ٣٢ حكماً بالإعدام، منها ٣٠ نُفذت في قطاع غزة، واثنان نفذا في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام المنفذة في قطاع غزة، نُفذ ١٩ حكماً منذ العام ٢٠٠٧، دون مصادقة الرئيس الفلسطيني خلافاً للقانون.

» بتاريخ ٢٩ أبريل، أصدرت محكمة بداية خان يونس، حكماً بالإعدام شنقاً بحق المواطن (ب. إ. أ) ، ٣٠ عاماً، من سكان مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة، بعد إدانته بارتكاب جريمة قتل بحق المواطن (ن. ف) بتاريخ ٠٩ مارس ٢٠٠٩، استناداً لقانون العقوبات الفلسطيني للعام ١٩٣٦.

» بتاريخ ٠٧ مايو، نفذت وزارة الداخلية في غزة حكمين بالإعدام بحق مواطنين بعد إدانتهما من قبل المحكمة العسكرية بتهمة الخيانة والتخابر مع جهات أجنبية معادية، ودون الحصول على مصادقة الرئيس الفلسطيني خلافاً للقانون. وقد نُفذ الحكم الأول رمياً بالرصاص في مجمع الأجهزة الأمنية (أنصار)، بحق المواطن (ع. ح. ك)، ٣٠ عاماً، من سكان مدينة خان يونس، وقد أُدين بتهمة الخيانة والتخابر من محكمة عسكرية. ونُفذ الحكم الثاني شنقاً في سجن غزة المركزي (الكتيبة)، بحق المواطن (ز. أ. ر)، ٤١ عاماً، من سكان مدينة غزة، وقد أُدين بتهمة الخيانة والتخابر من قبل محكمة مدنية.

» بتاريخ ١٥ مايو، أصدرت محكمة بداية غزة حكماً بالإعدام شنقاً بحـــق المواطن (إ. م. م)، ٤٩ عاماً، من سكان بلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة، بعد أن وجهت له تهمة ارتكاب جريمة القتل بحق المواطن (س. س. ر)، ٣٣ عاماً، من سكان مخيم الشاطئ، غرب مدينة غزة، خلال شجار عائلي.

٣) عمليات الاستدعاء والاعتقال وما رافقها من عمليات تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة

واصلت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومتين في رام الله وغزة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٤، عمليات الاستدعاء والاعتقال لمواطنين بشكل غير قانوني، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة بحقهم.

ولوحظ خلال الفترة الماضية استمرار عمليات الاعتقال غير القانوني وما رافقها من معاملة حاطة بالكرامة نفذتها أجهزة أمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تلقى المركز ومنظمات حقوق الإنسان عشرات الشكاوى من مواطنين ادعوا فيها تعرضهم للاعتقال والمعاملة الحاطة بالكرامة. وأفاد بعض المعتقلين المفرج عنهم بتعرضهم للتعذيب أثناء التحقيق معهم في مقرات الشرطة والأجهزة الأمنية، بما في ذلك عمليات الشبح وقوفاً والأيدي مرفوعة للأعلى أو إرغامهم على الجلوس على كراسي بشكل مؤذي للجسم، الضرب باستخدام الأيدي والأرجل على أنحاء مختلفة من الجسم، الضرب بأسلوب (الفلكة)، الضرب باستخدام العصي. وفي عدد من الحالات مارس أفراد الأمن القوة بشكل غير مبرر خلال عمليات التفتيش والعبث بمحتويات منازل المواطنين ومصادرة متعلقات شخصية قبل اعتقال مطلوبين لها.

وعلى الرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت في الأراضي الفلسطينية عقب توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية (اتفاق الشاطيء) بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٤، والذي ينهي حقبة سوداء امتدت لنحو سبع سنوات من الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، وما نتج عنه من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في ٢ يونيو، إلا أن الاعتقالات السياسية في الضفة الغربية استمرت بحق عدد من أنصار حركة حماس. ووثق المركز خلال الفترة الماضية حالات تعذيب وسوء معاملة تمت من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وذكر أحد المشتكين، الطفل (ب. ع. ع)، ١٧ عاماً، من سكان بيت لاهيا، بأنه توجه بتاريخ ٢ يونيو، إلى مركز شرطة بيت لاهيا بناء على طلب استدعاء بالحضور من المباحث ، ولدى وصوله إلى هناك أخذت إفادته حول حرق دراجة نارية في منطقة التي يسكن فيها ، وتم حجزه في النظارة ، وبعد حوالي ربع ساعة طلبوا مرة أخرى أخذ إفادته مرة ثانية وبعدها قيدت يداه للخلف ووضع وجهه إلى الحائط وعصبت عيناه وطلب منه رفع رجليه وضرب بالبربيش على قدميه المرفوعة ٧ مرات . وبعدها حلت قيوده وأعادوه إلى النظارة. ومكث المشتكي لليوم التالي في النظارة حيث عرض على النيابة وأبلغ وكيل النيابة ما حصل معه من قبل المباحث سأله هل يوجد آثار فلم يجد،وأمر وكيل النيابة بالإفراج عنه وعدد إلى المنزل. وبتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٤ حضر أفراد من المباحث في جيب شرطة إلى منزل الطفل المذكور وطلبوا من والده أن يبلغه ضرورة الحضور إلى مركز شرطة بيت لاهيا قسم المباحث ولدى وصول الطفل إلى المركز في حوالي الساعة الواحدة من بعد الظهر دخل إلى مدير المباحث الذي طلب من أحد أفراد المباحث اخذ الطفل المذكور ، فقام بإمساكه من رقبته واقتاده إلى غرفة وكبلت لديه وعصبت عينيه ووضع وجهه للحائط وطلب منه رفع قدمه وضرب بالبربيش فلكه وبعد ذلك شبح على شباك الغرفة وهو مكبل اليدين من الخلف واستخدم معه اسلوب آخر وهو شبح بقضيب معدني طريقته تكبيل اليدين من الأمام وهو جالس على الأرض وتمرير القضيب بين الذراعين والفخذين ورفعه القضيب من الجانبين ما يسبب آلام شديدة جداً. بالإضافة إلى الشبح وقوفا لمدة طويلة وفي حال تعب وقرر الجلوس يضرب على ساقيه استمر ذلك حتى الساعة السابعة مساء. نقل المشتكي بناء على تعليمات مدير المباحث وبعد ذلك نقل الطفل وجميع من في النظارة بواسطة جيب شرطة إلى مسجد سليم مسلم واحتجزوا فيه لليوم التالي وفي حوالي الساعة ١٠:٣٠ صباحا أعيدوا إلى المركز وتم الافراج عنه في حوالي الساعة الثالثة مساء. خلال هذه الفترة كان سؤاله من قبل المباحث عن اسم الشخص المتهم بحرق الدراجة النارية الذي يشتبه أن الطفل رآه لحظة الحريق.

وذكر أحد المشتكين للمركز، (أ. ع. ب)، ٢٦ عاماً، من مخيم الفوار – الخليل، سائق تاكسي، بأنه جرى اعتقاله يوم ٢٠ مايو ٢٠١٤، من قبل عناصر من جهاز الأمن الوقائي وهو على رأس عمله، من داخل سيارته الأجرة في مدينة دورا، بالقوة، حيث وقاموا بوضع كيس أسود على رأسه وسحبوه من داخل السيارة، وانهالوا عليه بالضرب المبرح، ومن ثم نقلوه إلى مقر الأمن الوقائي في دورا. وأضاف المشتكي للمركز بأنه تعرض للتعذيب في مقر الأمن الوقائي في دورا، "...طلبوا

مني الجلوس على ركبتي وأن أقوم بحل رباط الحذاء، وما أن جلست حتى انهال علي شخص عرفته فيما بعد بالضرب بقوة على رأسي من الخلف عدة مرات، فيما قام آخرين بضربي ركلاً بأقدامهم على جسمي..". وأكد المشتكي أنه تعرض للركل والضرب مرة أخرى في مقر الوقائي، حتى تعرض لفقدان الوعي من شدة الضرب على رأسه، قبل أن يوضع في الزنزانة ويخضع للتحقيق الذي تعرض خلاله أيضاً للتعذيب. وأضاف المشتكي بأنه من شدة التعذيب، عرض على طبيب الخدمات الطبية الذي أمر بتحويله إلى مستشفى الخليل، وهناك أخبر ضباط الأمن الوقائي الطبيب المشرف على حالته بأن سبب الرضوض وقوعه على الدرج وليس تعرضه للضرب. وبعد الكشف عنه، أعيد للاعتقال في مقر الوقائي في مدينة الخليل، حيث خضع للتحقيق، وتعرض خلاله للضرب وذلك يوم ٢٣ مايو. وفي اليوم التالي عرض على المحكمة، وقررت الإفراج عنه.

E) وفيات في سجون ومراكز الاعتقال

توفي خلال الربع الثاني من العام، ثلاثة موقوفين في سجون ومراكز الاعتقال في السلطة الفلسطينية، اثنان في غزة وواحد في **الضفة الغربية**. ويخشى المركز أن تكون الوفيات ناجمة عن تقصير وإهمال في الرعاية الصحية والطبية للمعتقل.

١) وفاة الموقوف صالح مصلح عطية أبو حشيش في مركز توقيف بيت لاهيا

» بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٤، توفي الموقوف صالح مصلح ابو حشيش، ٣٣ عاماً، في مركز توقيف بيت لاهيا (أبو عبيدة) جراء إصابته بنوبة قلبية ألمت به. وذكرت عائلة المتوفى أبو حشيش لطاقم المركز بأن ابنهم، وهو أحد أفراد جهاز الأمن الوطني «سابقا «، كان قد ألقي القبض عليه من قبل الشرطة قبل ٢٧ يوماً، حيث أودع مركز توقيف بيت لاهيا. وأضافت العائلة بأنها زارته قبل يوم من وفاته داخل مركز التوقيف ببيت لاهيا، وكان يتمتع بصحة جيدة.

وأكدت عائلة المتوفى بأنها استلمت جثمان ابنها من مستشفى الشفاء، دون أن تسمح للأطباء بالقيام بعملية التشريح. ورجحت مصادر في قسم الطب الشرعي للمركز أن يكون المواطن أبو حشيش قد توفي جراء إصابته بنوبة قلبية، وبأنه من المعاينة الخارجية قد توفي قرابة الساعة ٢:٠٠ فجر نفس اليوم.

وفي بيان لها على موقعها الالكتروني، ذكرت وزارة الداخلية بغزة أن الموقوف «ص،ح» ٣٤ عام توفي فجر اليوم، وأنها فتحت تحقيقاً في الحادث وعرضت الجثة على الطبيب الشرعي. كما أكدت في بيانها على أن الوفاة حسب تقرير الطبيب الشرعي كانت طبيعية وأنها نتيجة «نوبة قلبية».

٢)وفاة الموقوف وليد سليمان في مركز توقيف بيت لاهيا

» بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٤، توفي وليد سليمان، ٢٨ عاماً، في مركز توقيف بيت لاهيا (أبو عبيدة). وذكر والد المتوفي في إفادته للمركز بأنه تلقى اتصالاً هاتفياً من قبل أحد أفراد الشرطة في مركز توقيف « أبو عبيدة «، ببيت لاهيا، أبلغه خلاله بأن نجله ٢٨ عاماً، قد نقل من مركز التوقيف إلى مستشفي الشهيد كمال عدوان ببلدة بيت لاهيا ، وأن حالته الصحية صعبة للغاية. وأضاف والد المتوفى، أنه وعدد من أفراد العائلة توجهوا فوراً للمستشفى، غير أن المصادر الطبية أبلغتهم بأن نجلهم قد فارق الحياة قبل وصوله المستشفي، وبأن الأطباء أخبروه بأن الجثمان لم يتبين عليه أية علامات تعذيب وبأنه توفي نتيجة إصابته بنوبة قلبية. وتابع والد المتوفى، بأن جثمان ابنه قد تم تحويله لقسم الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وأنهم أكدوا له أن سبب الوفاة كان ناتج عن إصابة المواطن (و.س) بنوبة قلبية. وأضاف والد المتوفى لطاقم المركز بأن نجله قد تم اعتقاله من قبل الشرطة الفلسطينية بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٤، وأودع مركز توقيف بيت لاهيا، حيث تم تمديد فترة توقيفه في نفس مركز التوقيف دون أن تقدم بحقه لائحة اتهام، وأنه وكان يتمتع بصحة جيدة، ولا يعاني من أية أمراض مزمنة.

وفي بيان لها على موقعها الالكتروني بتاريخ ١٦ مايو، ذكرت وزارة الداخلية أن المتحدث الرسمي باسم الداخلية أ. اياد البزم، صرح:»إن النزيل «و،س» ٢٨ عام، توفي اليوم بعد توقف مفاجئ للقلب.» نقل البيان عن البزم قوله: «أنه تم تحويل جثة المتوفى للطب الشرعي الذي أكد أن سبب الوفاة هو هبوط حاد بالقلب.»

٣) وفاة السجين صلاح جميل سراديح في مركز إصلاح وتأهيل أريحا

» بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٤، توفي المواطن صلاح جميل محمد سراديح، ٢٨ عاما، في مركز إصلاح وتأهيل أريحا، جراء وعكة صحية أصيب بها أثناء وجوده في المركز، وقد جرى نقل المواطن المذكور إلى مستشفى أريحا الحكومي بعد تعرضه للوعكة الصحية، حيث أعلن عن وفاته، وجرى نقل الجثة إلى الطبيب الشرعي و لم يصدر التقرير إلى هذه اللحظة، وقد شرعت الشرطة بالتحقيق في الحادث.

٥) حالة الحق في تكوين الجمعيات في السلطة الفلسطينية:

استمر التضييق على الجمعيات في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام، رغم توقيع اتفاق المصالحة وتشكيل حكومة التوافق وحلفها اليمين بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٤، حيث استمر العمل بكافة القرارات التي صدرت في ظل الانقسام، والتي تمثل انتهاكاً لحق الجمعيات في الاستقلال والخصوصية وحقها في ممارسة نشاطها بحرية. وقد استمرت وزارة الداخلية في الضفة الغربية منح نفسها صلاحيات تتعلق بشؤون الجمعيات دون سند من القانون. وكذلك استمرت الداخلية في غزة في تكريس الوصاية القانونية الكاملة على الجمعيات من خلال استغلال القرارات واللوائح المتعلقة بالجمعيات التي تم سنها في ظل الانقسام. استمر العامل بالتعديل غير الدستوري للائحة التنفيذية لقانون الجمعيات رقم (٢٢٩) لسنة ٢٠١١، والذي أعطى صلاحيات غير قانونية لوزارة الداخلية في قطاع غزة للرقابة على الجمعيات وطلب ما تشاء من أوراق منها. وقد أكد المركز في أكثر من موضع بطلان هذا القرار وعدم دستوريته، وطالب مجلس الوزراء بضرورة العدول عنه، غير أن المجلس لم يستجب. وقد تقدم المركز، بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٢، بطلب للمحكمة العليا بصفتها الدستوري للطعن في دستورية قرار التعديل، غير أنها لم تقبل الطعن بدعوى أنها غير مختصة بالنظر في الدعوى، وذلك بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٢. وتستمر جهود منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية لإلغاء قراري وزير الداخلية الغير قانونيين، والمتعلقان بالنظام المالي والانتخابي في الجمعيات، وهما قرار وزير الداخلية رقم (٩٨) بشأن الانتخابات في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، الصادر في أكتوبر ٢٠١٣، والقرار رقم (٦١) بخصوص الشئون المالية للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. ويضع هذان القراران قيوداً جديدة على عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية. كما يعتبر القراران مخالفين بشكل واضح للقانون الأساسي للعام ٢٠٠٣، ولقانون الجمعيات رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، وللائحة التنفيذية للعام ٢٠٠٣، وتجاوزاً لما نصت عليه هذه القوانين، حيث يعطيان الوزير (وزير الداخلية) صلاحيات واسعة للتدخل في عمل الجمعيات، بخلاف ما حددت القوانين واللوائح ذات العلاقة التي حددت صلاحيات الوزير في أمور إشرافية. ولذا يطالب المركز رئيس الوزراء ووزير الداخلية في حكومة التوافق بإلغاء كافة القرارات واللوائح التي صدرت في قطاع غزة خلال فترة الانقسام. ومن الجدير بالذكر أن قرار وزير الداخلية الخاص بانتخابات الجمعيات قد حرم أي موظف في مؤسسة دولية بالانتماء إلى جمعية محلية، وهو الأمر الذي يتعارض مع الحق في تشكيل الجمعيات، والمكفول لكل مواطن.بموجب القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الجمعيات والمعايير الدولية الخاصة بهذا الحق. ومازالت حالة الفراغ القانون التي تعاني منها الشركات غير الربحية في قطاع غزة قائمة. ويأتي ذلك بعد إلغاء النص الخاص بتنظيمها في قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ بموجب قانون الشركات رقم (٧) لسنة ٢٠١٢، الصادر عن كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة. فقد نص القانون المذكور في باب الأحكام الانتقالية على إلغاء قانون الشركات ١٩٢٩ بشكل كامل، بما فيه المادة (٢٣) والتي كانت تنظم إنشاء شركات غير ربحية في قطاع غزة. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق المصالحة الفلسطيني لم يحدد آليات التعامل مع القوانين الصادرة في ظل الانقسام، خاصة تلك التي صدرت من قبل كتلة التغيير والإصلاح في قطاع غزة باسم المجلس التشريعي. يؤكد المركز ضرورة عقد المجلس التشريعي في أقرب فرصة لكي يمارس صلاحياته الرقابية على الوزارات المختلفة وخاصة وزارة الداخلية، وكذلك ضرورة حل مسألة ازدواجية القوانين والقرارات المتعلقة بالجمعيات التي خلفتها فوضى التشريع في ظل الانقسام.

٦) حالة الحق في حرية الرأي والتعبير

تواصلت انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٤، وذلك رغم الأجواء الايجابية التي رافقت توقيع اتفاق جديد للمصالحة الفلسطينية بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ووفد مكلف من الرئيس محمود عباس، في منزل رئيس الحكومة بغزة، إسماعيل هنية، بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٤. وشهدت الفترة اللاحقة لتوقيع الاتفاق من ٠٧ وحتى ١٢ مايو، إعادة توزيع صحف القدس، الأيام الفلسطينية، والحياة الجديدة في قطاع غزة، وصحيفتي

فلسطين والرسالة في الضفة الغربية. إلا أن انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير سرعان ما برزت خلال الفترة التي يغطيها التقرير وخاصة المرتكبة من قبل جهات رسمية.

وكانت أبرز الانتهاكات في قطاع غزة على النحو التالي:

» بتاريخ ٠١ يونيو، اعترض الصحفي **بسام المدهون**، ويعمل مراسلاً لصالح قناة دبي الفضائية، شخصان مجهولان بينما كان يسير بالقرب من جامعة الأزهر، بحي الرمال، غرب مدينة غزة. وقد أجبر المجهولان الصحفي المدهون على تسليمهما جهاز الحاسوب المحمول الذي كان يحمله، ومن ثم لاذا بالفرار من المكان.

» بتاريخ ٠٥ مايو، تعرض الصحفي **يوسف حماد**، ويعمل مراسلاً لإذاعة وطن المحلية، للاعتداء بالضرب باستخدام الهراوات وأعقاب البنادق على أيدي عناصر تابعة للشرطة الفلسطينية،وذلك خلال عمله على تغطية أزمة الرواتب في قطاع غزة، وإجراء مقابلات صحفية مباشرة مع عدد من المواطنين بالقرب من فرع بنك فلسطين المحدود في بلدة جباليا، شمال قطاع غزة.

» بتاريخ ١٥ يونيو، اعتدى أفراد يتبعون لجهاز الأمن الوطني بالضرب باستخدام العصي والهراوات على أربعة صحفيين كانوا يعملون على تغطية المسيرة السلمية التي دعت لها مجموعة شبابية تُطلق على نفسها اسم "شباب ائتلاف الانتفاضة الفلسطيني"، وذلك بالقرب من الحدود الشرقية لمدينة غزة، في ذكرى مرور ٦٦ عاماً على النكبة الفلسطينية. والصحفيون هم كل من: ١) **المصور الصحفي محمد جاد الله سالم**، ويعمل لصالح وكالة الأنباء العالمية (رويترز)؛ ٢) **المصور الصحفي وسام نصار**، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الصينية (شنخوا)؛ ٣) **مؤمن فايز قريقع**؛ و٤) **مجدي فتحي قريقع**، وكل منهما يعمل مصور صحفي حر. وكان أفراد الأمن قد عملوا أيضاً على فض المشاركين في المسيرة باستخدام القوة.

وكانت أبرز الانتهاكات في الضفة الغربية على النحو التالي:

» بتاريخ ١٢ إبريل، اعتقل أفراد أمن بزي مدني ثلاثة شبان عبروا عن احتجاجهم بشكل سلمي داخل مسرح القصبة، بمدينة رام الله، على عرض فرقة فنية هندية خالفت معايير المقاطعة الأكاديمية والثقافية مع إسرائيل. وقد نُقل الشبان الثلاثة إلى إلى مركز شرطة المدينة، حيث جرى توقيفهم وعرضهم في اليوم التالي أمام محكمة صلح رام الله، والتي قررت بدورها الإفراج عنهم بكفالة، بعد أن وجهت لهم تهمة الإخلال بالطمأنينة العامة. وفي تداعيات لهذا الحادث داخل مسلاح القصبة، صادر أفراد أمن بزي مدني آلة التصوير من طاقم قناة فلسطين اليوم الفضائية، أثناء عملهم على تغطية احتجاز أفراد الأمن للشبان الثلاثة، وجرى إعادة آلة التصوير في ساعات مساء اليوم ذاته.

» بتاريخ ٠٩ يونيو، تعرض عدد من الصحفيين للضرب، منع التغطية، ومسح المواد الصحفية على أيدي عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي كانت تعتدي بدورها على المشاركين في المسيرة السلمية بالقرب من بلدية البيرة، وسط الضفة الغربية. وكان الصحفي **يوسف الشايب**، ويعمل لصالح صحيفة الحياة الجديدة، من بين الصحفيين الذين تعرضوا للضرب ومسح المواد الصحفية التي بحوزتهم.

» بتاريخ ١١ يونيو، تعرض الصحفيان **هادي الدبس**، ويعمل لصالح فضائية فلسطين اليوم، **ومعاذ عمارنه**، مراسل فضائية الأقصى، للضرب، ومصادرة آلات التصوير منهما على أيدي عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خلال تغطيتهما للاعتصام الذي دعت له نقابة الصحفيين بمدينة رام الله، احتجاجاً على تكرار تعرض الصحفيين للاعتداء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية. كما تعرض تعرض نقيب الصحفيين، عبد الناصر النجار، للسب والشتم من قبل عناصر الأمن. وكانت عناصر أمنية قد فرقت بالقوة واعتدت بالضرب على مجموعة من المواطنين والصحفيين ممن كانوا قد شاركوا في الاعتصام الذي دعت له النقابة.

» بتاريخ ٢٠ يونيو، منعت عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية مجموعة من الصحفيين من تغطية اعتداءاتها بحق المشاركين في مسيرة سلمية تضامنية مع المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية والتي انطلقت من محيط مسجد الحسين بن علي الواقع في شارع عين سارة بمدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. كما حطمت تلك العناصر آلة التصوير الخاصة بمصور وكالة (CNN) الإخبارية ويدعى **كريم سعد خضر**، وعُرف من بين الصحفيين الذين حاول الأمن منعهم من التصوير، كل من: ١) **إياد نمر مغربي**، ويعمل لصالح وكالة الأنباء الأمريكية (AP)؛ ٢) **يوسف عيسى شاهين**، ويعمل لصالح وكالة (Pal Media) للإنتاج الإعلامي؛ و٣) **حازم بدر**، **ويعمل لصالح** وكالة الأنباء الفرنسية (AFP).

٧) حالة الحق في حرية التجمع السلمي

واصلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية من انتهاكاتها بحق التجمعات السلمية التي خرجت في منطقة سيطرة كل منهما وذلك رغم التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية الجديد في ٢٣ إبريل ٢٠١٤. وقد تجاوزت القيود الرسمية لتطال التجمعات الخاصة التي لا تندرج تحت مظلة قانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، والتي لا تتطلب إشعار الشرطة أو المحافظ، ورغم أن القانون الأساسي الفلسطيني قد كفل عقدها دون تدخل الشرطة.

وكانت أبرز الانتهاكات في قطاع غزة على النحو التالي:

» بتاريخ ٠٨ يونيو، فرقت عناصر تابعة لجهاز الشرطة تجمعاً شارك فيه العشرات من انصار حركة فتح بالقرب من منزل المواطن عرفات عودة أبو شباب، وهوناشط في الحركة، والواقع في مخيم الشابورة، بمدينة رفح، جنوب قطاع غزة، احتجاجاً على اعتقاله من قبل جهاز الأمن الداخلي بتاريخ ٠٣ يونيو ٢٠١٤.

» بتاريخ ١٢ يونيو، عملت الشرطة الفلسطينية على تفريق تجمعاً لحوالي ٥٠ ناشطاً من التيار السلفي الإسلامي بالقرب من ميدان العودة، بمدينة رفح، جنوب الضفة الغربية. وكان العشرات من نشطاء التيار السلفي قد تجمعوا في ميدان العودة ووزعوا الحلويات ابتهاجاً لسيطرة مجموعات مسلحة إسلامية على مدن عراقية.

» بتاريخ ١٥ يونيو، فضت عناصر تابعة لجهاز الأمن الوطني باستخدام القوة مسيرة سلمية خرجت شرق مدينة غزة في ذكرى مرور ٦٦ عاماً على النكبة الفلسطينية. وكانت مسيرة دعت لها مجموعة شبابية تُطلق على نفسها اسم «شباب الائتلاف الانتفاضة الفلسطيني»، قد انطلقت من شارع بغداد في حي الشجاعية، شرق المدينة، باتجاه الحدود الشرقية تحت شعار «يوم العودة». واستخدمت عناصر الأمن العصي والهراوات في الاعتداء بالضرب على المشاركين من أجل تفريقهم وإجبارهم على مغادرة المكان، كما اعتدت العناصر ذاتها بالضرب على أربعة من الصحفيين ممن كانوا يعملون على التصوير في المكان.

فرض قيود على عقد الاجتماعات الخاصة في قطاع غزة:

» بتاريخ ١٣ إبريل، أجرت عناصر تابعة لجهاز المباحث العامة جولة شملت عدداً من المطاعم والفنادق في مدينة غزة، وطالبت إدارات تلك الأماكن بضرورة حصول المؤسسات والجمعيات على تصاريح مسبقة من قبل الإدارة العامة للشرطة قبل تنظيم أي ندوات أو ورشات عمل في قاعات تلك الأماكن. وفي هذا السياق يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على أن الحق في عقد التجمعات السلمية الخاصة، كالاحتفالات في الأماكن المغلقة والندوات وورش العمل، لا تندرج ضمن قانون الاجتماعات العامة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨، وبالتالي لا تتطلب إشعار الشرطة الفلسطينية أو المحافظ وفقاً للقانون. كما كفل القانون الأساسي الفلسطيني عقد الاجتماعات الخاصة دون تدخل من الشرطة الفلسطينية وذلك وفق المادة (٢٦) بند (٥)، والتي نصت على: «عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.»

وكانت أبرز الانتهاكات في الضفة الغربية على النحو التالي:

» بتاريخ ٠٩ يونيو، هاجمت عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية مسيرة سلمية شارك فيها عشرات المواطنين، من بينهم عناصر من حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، تضامناً مع المعتقلين المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، بالقرب من بلدية البيرة، وسط الضفة الغربية. واعتدت تلك العناصر بالضرب على عدد من المواطنين، من بينهم النائب في المجلس التشريعي، حسن يوسف، كما تعرض أحد الصحفيين للضرب فيما منع آخرون من العمل وتغطية تلك الأحداث.

وفي وقت متزامن، اعتدى أفراد من أجهزة الأمن الفلسطينية في مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، على مسيرة التضامن مع المعتقلين المضربين عن الطعام، التي نظمت أمام خيمة التضامن على دوار الشهداء بمدينة نابلس، وعملوا على فض التجمع.

» بتاريخ ١١ يونيو، تجمع عدد من الصحفيين والمواطنين بالقرب من دوار المنارة، بمدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، تلبية لدعوة وجهتها نقابة الصحفيين احتجاجاً على تكرار تعرض الصحفيين للاعتداء من قبل العناصر الأمنية. حضر أفراد من الأجهزة الأمنية إلى المكان وشرعوا بالاعتداء على المشاركين بالضرب والشتم في محاولة منهم لفض التجمع، فقد تعرض الصحفيان هادي الدبس، ويعمل لصالح فضائية فلسطين اليوم، ومعاذ عمارنه، مراسل فضائية الأقصى، للضرب، ومصادرة آلات التصوير منهما. وفي السياق ذاته، تعرض نقيب الصحفيين، عبد الناصر النجار، للسب والشتم من قبل عناصر الأمن.

» بتاريخ ٢٠ يونيو، منعت عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية المنتشرة في محيط مسجد الحسين بن علي الواقع في شارع عين سارة بمدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، المشاركين في المسيرة التضامنية مع المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية والمضربين عن الطعام، من السير في شارع عين سارة، وأجبرتهم على التوجه لشارع ابن رشد المجاور، حيث كانت قوات أُخرى من الأمن في انتظارهم. شرع أفراد الأمن بتفريق المشاركين في المسيرة بالقوة والاعتداء عليهم باستخدام العصي والهراوات، بمن فيهم النساء، مما أسفر عن إصابة عدد منهم برضوض وكدمات. وفي السياق ذاته، حاول أفراد الأمن منع عدد من الصحفيين من التصوير وتغطية الأحداث بالقرب من المسجد، فيما حطموا آلة التصوير الخاصة بمصور وكالة (CNN) الإخبارية ويدعى كريم سعد خضر.

٨) استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي رغم الشروع في المصالحة

استمر تعطيل عمل المجلس التشريعي للسنة السابعة على التوالي، رغم الشروع في تطبيق اتفاق المصالحة الفلسطيني وتشكيل حكومة التوافق الوطني (الحكومة السابعة عشر)، وحلفها اليمين الدستوري أمام الرئيس بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٤. ولم تتضمن بنود اتفاق المصالحة أي إشارة إلى عودة المجلس التشريعي للعمل، أو إلزام الرئيس الفلسطيني بدعوته للانعقاد. ويذكر أن حكومة التوافق تم تشكيلها لم تحصل على الثقة من المجلس التشريعي. ويؤكد المركز على ضرورة انعقاد المجلس التشريعي فوراً، وتمكينه من ممارسة صلاحياته الكاملة للرقابة على حكومة التوافق، حتى إجراء الانتخابات وتسلم المجلس الجديد.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي المنتخب في العام ٢٠٠٦ تم تعطيل عمله وقدرته على اتخاذ القرارات، بعد أشهر من انتخابه، نتيجة للمناكفات السياسية بين أكبر كتلتين في المجلس، كتلة فتح البرلمانية وكتلة التغيير والإصلاح الممثلة لحركة حماس. وقد تم تعطيل المجلس التشريعي بشكل كامل بعد حادثة الانقسام في السلطة الفلسطينية في يونيو ٢٠٠٧، والتي أدت إلى قيام سلطتين متوازيتين، واحدة في الضفة الغربية بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والأخرى في قطاع غزة بقيادة حكومة تسيير الأعمال والتي كان يرئسها إسماعيل هنية. ورغم تعطل المجلس التشريعي، إلا أن كتلة التغيير والإصلاح في غزة كانت تنعقد في غزة، وتصدر قوانين وقرارات باسم المجلس التشريعي الفلسطيني. كما عمل الرئيس الفلسطيني خلال سنوات الانقسام على إصدار قرارات بقانون استناداً إلى المادة (٤٣) من القانون الأساسي بحجة غياب المجلس التشريعي. وقد أعلن المركز الفلسطيني عن موقف واضح في حينها يؤكد تحفظه على كافة

التشريعات التي تصدر في ظل الانقسام، وطالب كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن إصدار قوانين باسم المجلس التشريعي، كما طالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام الصارم بمبدأ الضرورة.

ورغم مطالبات المركز الفلسطيني المتكررة بوقف فوضى التشريع، إلا أن كتلة التغيير والإصلاح قد أصدرت أكثر من (٣٨) قانوناً خلال فترة الانقسام. كما أصدر الرئيس الفلسطيني (٨٤) قانوناً خلال فترة الانقسام. وقد ساهمت هذه الحالة من فوضى التشريع في زيادة تشرذم القانون الفلسطيني، وتعقيد واقع سيادة القانون في السلطة الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق المصالحة لم يتضمن أي إشارة إلى كيفية التعامل مع هذه القوانين وما ترتب عليها خلال فترة الانقسام. ويؤكد المركز الفلسطيني ضرورة حسم هذه المسألة في أقرب وقت ممكن، وأن يعطى القضاء الفلسطيني، والمحكمة الدستورية بالتحديد سلطة كافية لتحديد مصير هذه القوانين وما ترتب عليها.

توصيات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

أولاً: توصيات للمجتمع الدولي:

في ضوء استمرار وتكرار الممارسات القمعية والتعسفية ومصادرة الأراضي والاستيطان في الضفة الغربية، واستهداف المدنيين في قطاع غزة والإنكار الكامل لحق الضحايا الفلسطينيين في اللجوء للقضاء الإسرائيلي لتحقيق الإنصاف والعدالة، وفي ظل استمرار عجز المجتمع الدولي عن فرض احترام إسرائيل للقانون الدولي ولحقوق الإنسان، فإن المركز الفلسطيني يؤكد على مطالبه، وهي:

يطالب المجتمع الدولي بتوفير آليات عدالة للضحايا الفلسطينيين من الجرائم وذلك الإسرائيلية في ظل استمرار سلطات الاحتلال بإغلاق كل منافذ العدالة أمام الفلسطينيين.

على الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة العهدين الدوليين، الضغط على إسرائيل للالتزام ببنود الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزامها بتضمين حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة في تقاريرها المرفوعة للجان المختصة. على الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف الإيفاء بالتزامها بالعمل على ضمان تطبيقها، وذلك بمد ولايتها القضائية الداخلية لمحاسبة مجرمي الحرب، بغض النظر عن جنسية مرتكب الجريمة ومكان ارتكابها، لتمهيد الطريق لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وإنهاء حالة الحصانة التي يتمتعون بها منذ عقود.

يطالب المجتمع الدولي ككل بالعمل على وقف مشاريع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية، من خلال فرض عقوبات على المستوطنات الإسرائيلية وتجريم التعامل والاتجار معها.

يناشد الأمم المتحدة التأكيد على أن محاسبة مجرمي الحرب في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي شرط لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة. وأن السلام لا يمكن أن يبنى على حساب حقوق الإنسان والضحايا.

يطالب الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بالخروج بإعلان صريح يؤكد أن سياسة الإغلاق الإسرائيلي في غزة وجدار الضم في الضفة الغربية غير قانونيين، ومن ثم إحالة الأمر لمجلس الأمن لفرض العقوبات اللازمة لإجبار إسرائيل على إزالتهما.

يطالب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بتحديد موقف واضح ضد جدار الضم، وذلك في ظل القبول الدولي لفلسطين كدولة على حدود يونيو ١٩٦٧، حيث أن الجدار يقتطع أجزاء كبيرة من أرض الدولة الفلسطينية.

يناشد الاتحاد الأوروبي بتفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية –الأوروبية، والتي تشرط احترام إسرائيل لحقوق الإنسان لتطبيق الاتفاق، حيث يجب على الاتحاد الأوروبي عدم تجاهل الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.

يناشد المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بالعمل على تشجيع ومساندة دولة فلسطين للانضمام للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

يناشد المجتمع الدولي والدول العربية خاصة بدعم جهود المصالحة الفلسطينية، من خلال ممارسة ضغط سياسي على طرفي الانقسام لإتمام المصالحة، وقبول المجتمع الدولي بنتائجها، لضمان عدم تكرار الإجراءات العقابية التي أتخذها المجتمع الدولي ضد حكومة الوحدة الوطنية السابقة.

يناشد الاتحاد الأوروبي وهيئات حقوق الإنسان بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنعها من التعرض للصيادين، والسماح لهم بالصيد بحرية دون قيود على المسافات أو الوسائل، باعتبار الصيد مورد أساسي لا غنى عنه للاقتصاد في قطاع غزة.

ثانياً: التوصيات لصناع القرار الفلسطيني:

يشدد المركز على موقف منظمة التحرير الجديد بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وهو الموقف الذي طالما طالب به المركز منذ الاعتراف بفلسطين كدولة في الأمم المتحدة. ويؤكد المركز أن الانضمام يجب أن يكون للاتفاقيات التالية كبداية:

- نظام روما الأساسي المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨.
- اتفاقيات جنيف لقانون الحرب لسنة وملاحقها ١٩٤٩.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، والبروتوكولين الملحقين بها، البروتوكول الأول المتعلق بتفعيل الشكاوى الفردية لسنة ١٩٦٦، والثاني المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام لسنة ١٩٨٩ .
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦.
- اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لسنة ١٩٨٤.
- اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.

وفي ظل استمرار الانقسام الفلسطيني وغياب المجلس التشريعي، ودوره التشريعي والرقابي، واستمرار تدهور أوضاع حقوق الإنسان وسيادة القانون، فإن المركز:

- يطالب حركتي فتح وحماس والحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتطبيق اتفاقية المصالحة الموقعة بتاريخ ٤ مايو ٢٠١١ فوراً ودون أي أعذار أو تأخير.
- يطالب أطراف المصالحة توفير جميع المعلومات المتعلقة بسير جهود المصالحة للجمهور، وفقاً لما تمليه مبادئ الشفافية والمحاسبة.
- يطالب أطراف المصالحة الفلسطينية التجهيز الفوري للانتخابات التشريعية والرئاسية، بما يضمن إجرائها في أجواء تضمن حرية ونزاهة العملية الانتخابية، في ظل احترام كامل للحقوق والحريات، وخاصة حرية التعبير والتجمع السلمي والعمل السياسي، علماً بأن الصفة التمثيلية للمجلس التشريعي والرئيس الفلسطيني قد سقطت يوم استحقاق الانتخابات في يناير ٢٠١٠، وأن وجودهما الحالي من باب تسيير الأعمال لحين عقد الانتخابات.
- يطالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام بالشروط التي وضعتها المادة (٤٣) لممارسة صلاحياته في إصدار قرارات بقانون، وأهمها شرط الضرورة القصوى التي لا تحتمل التأخير.
- يطالب كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف فوراً عن عقد جلسات باسم المجلس التشريعي، وعدم إصدار أي قانون في ظل الانقسام، ووقف العمل فوراً بالقوانين التي أصدرتها في ظل الانقسام.
- يطالب أطراف المصالحة بعرض جميع القوانين التي صدرت في ظل الانقسام على المحكمة الدستورية فور تشكيلها، بصفتها الجهة الوحيدة التي تقرر في دستورية القوانين.
- يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتفعيل الجهود من أجل القضاء على مظاهر الفلتان الأمني وسوء استخدام السلاح، وأن يتوقفا فوراً عن توفير غطاء من الحصانة للمتسببين بهذه الحالة، بدوافع سياسية.
- يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتحمل مسؤوليتها في وقف جميع الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتجمع السلمي، ومحاسبة المسئولين عن هذه الانتهاكات بالطرق القانونية.
- على وزارتي الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التوقف فوراً عن الاعتقال السياسي، ويؤكد المركز أن جميع الضحايا لهم الحق في ملاحقة مسئولي الوزارة جنائياً والمطالبة بالتعويض، إذا ثبت أن اعتقالهم جاء خلافاً للقانون، وأن حقهم في ملاحقة المنتهكين لحقوقهم لا تسقط بالتقادم.
- يطالب النيابة العامة للتدخل الفوري لوقف ظاهرة استدعاء المواطنين أمام الأجهزة الأمنية دون إذن من النيابة، ويؤكد المركز أن النيابة العامة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توجيه أمر بالحضور أو الإحضار.
- على إدارة السجون ومراكز التوقيف إطلاق جميع المحتجزين والموقفين بشكل غير قانوني، فوراً ودون أي تأخير.

ويشدد المركز على أن مديري مراكز التوقيف والسجون لهم السلطة الكاملة في ذلك، بل عليهم واجب قانوني، وإلا تعرضوا للمسؤولية القانونية ولملاحقة قضائية لا تسقط بالتقادم.

» يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالوقف الفوري للتعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز، وتقديم كل المشتبه فيهم بارتكابها للمحاسبة والمحاكمة، ويؤكد المركز على عدم سقوط هذه الجرائم بمرور المدة وفق ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني.

» على وزارتي الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة التوقف فوراً عن التدخل في شؤون ونشاطات الجمعيات، وأن تلتزم بحدود صلاحياتها التي حددها قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٠.

» يطالب مجلس القضاء الأعلى بالمبادرة لإعادة توحيد مرفق القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، كخطوة أولى لتصحيح شامل في مرفق القضاء يضمن استقلالية ونزاهة السلطة القضائية.

» يطالب الحكومة في غزة والرئيس الفلسطيني بوقف العمل بعقوبة الإعدام، والامتناع عن تنفيذ الأحكام التي صدرت.

» يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتفعيل مبدأ الشفافية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وذلك بتسهيل الوصول للمعلومات، من خلال توفير جميع المعلومات المتعلقة بالشأن العام للجمهور، وخاصة عن طريق المواقع الالكترونية للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

» يطالب الحكومة في قطاع غزة بالعمل الجدي على حل أزمة الكهرباء، وتوفير جميع المعلومات المتعلقة بأزمة الكهرباء للجمهور، كما يطالبها بالعمل مع شركة توزيع الكهرباء لضمان المساواة في التوزيع والجباية.

» يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة بتفعيل "قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين" رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، وخاصة فيما يتعلق بحقهم في مرافق مناسبة لهم، وحقهم في العمل.

» يطالب الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة باحترام الحق في التنقل، ويؤكد المركز في هذا السياق أن تقييد حرية التنقل والسفر لا تكون إلا بأمر قضائي، وفق ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني.